تخفيف البنية

أنواعه وآثاره

إعداد

أ. د. محمد أحمد السيّد خاطر

أستاذ اللغويات بقسم الدراسات العليا العربية

بكلية اللغة العربية - جامعة أم القرى

ملخص البحث

البنية هيئة الكلمة التي تشكلها، وقالبها الذي تسبك فيه، ولأن العربية لغة اشتقاقية تعد الأبنية أساساً في دراستها لفظاً ومعنى، كما أنها أساس من أسس التصنيف لعناصرها، ومواضع الدرس فيها، وحديثاً تعد حقلاً من الحقول الدلالية، ومع ذلك لم تأخذ من حقها في الدراسة ما هي جديرة به، وسارت على نمط واحد قروناً طويلة منذ سيبويه (- ١٨٠ هـ) إلى أبي حيان (- ٧٤٥ هـ) والحافظ مغلطاي (- ٧٦٢هـ) والسيوطي (- ٩١١ هـ) إلا محاولات محدودة لجمع ما جاء على بعض الأبنية من كلمات.

والدعوات إلى الاستفادة من الأبنية في تنمية العربية لا يبقى منها إلا الصدى حين تصدمها صرامة القياس.

ويثير تخفيف البنية قضيتين: الأولى: الموضوعية والذاتية في دراسة بعض عناصر العربية، والثانية: تطور العربية وارتقاؤها.

أما القضية الأولى: فقد أقام علماء العربية كثيراً من ضوابطهم في دراستها وتفسيرهم لظواهرها على أساس الخفة والثقل، وانقاد لهم هذا في مستويات الدراسة المتعددة: أصواتاً، وأبنية، وتصريفات، وتراكيب، في اللغة والصرف والنحو.

فالحروف المتحدة أو المتقاربة في المخرج أو الصفات يثقل النطق بها، فتهمل ولا تبنى منها كلمات، والانتقال من كسر إلى ضم مستثقل، فيهمل في أبنية الثلاثي " فِعُل "، والانتقال من: ص، ض، ط، ظ، د، ذ، ز الساكنة إلى التاء في " افتعل " يثقل، فتغير التاء إلى

حرف مناسب. وتنافر الحروف يخل بفصاحة الكلمة، وتنافر الكلمات معيب...، وهكذا.

وقد طاب لبعض المعاصرين أن يقدح في معيار الثقل والخفة الذي عول عليه المتقدمون ؛ لأنه في تقديره معيار ذاتي ذوقي يختلف من شخص لآخر، مع أن كثيرين يذهبون إلى أن ميل اللغات في تطورها إلى السهولة والخفة قانون يحكمها، وسنة تسير عليها، والحق أن العربية سارت في الاتجاه نفسه، والحق كذلك أن علماء العربية وصفوا لنا في ذلك ما توصلوا إليه من النظر فيها، ولم يعولوا على أذواقهم الشخصية وإلا ما اتفقوا على شيء، فإن كان للذوق مجال فهو الكشف عن ذوق العرب وفطرتهم وسليقتهم.

وفي مظاهر تخفيف البنية وآثارها المعروضة هنا:

١ - الميل إلى الأبنية الثلاثة. ٢ - التخفيف في مكونات البنية. ٣ - الحذف. ٤ - تغيير البنية.

في هذه تقرير لتلك الحقيقة.

وأما القضية الثانية فهي دعوة إلى دراسة تطور العربية من خلال ما كانت عليه أبنيتها قبل التخفيف، وما صارت إليه بعده، وتفاوتها كثرة وقلة، وندرة وتولداً وعقماً، وموتاً وحياة، وقدم البحث جداول إحصائية تفتح الطريق، وتبقى الدعوة قائمة إلى متابعة الدراسة.

تخفيف البنية: أنواعه وآثاره

تقديم:

تنعم اللغات الطبعية بثراء في المفردات والألفاظ لا يكاد يحد، يجل عن الحصر، ولا ينقاد للإحصاء، ضرورة أن الألفاظ في حياتها وتداولها نامية متجددة، لا تتوقف عن الحركة، ضيق واتساع، وموت وحياة.

وللفصحى من الثروة اللفظية الحظ الأوفى، ففيها من السعة والغنى ما ليس في غيرها، وكأنها في ذلك تجري على سنن اللّٰه في الطبيعة، إذ منح عز وجل كل كائن حي: حيواناً أو نباتاً من أسباب البقاء، ومقومات الحياة، ووسائل المحافظة على نوعه فوق حاجته ملايين الأضعاف، وسعة العربية وغناها من ذلك.

ومع هذه السعة، وذلك الثراء والغنى تقرر أن من خصائصها البارزة: الإيجاز، ومن مظاهر هذا الإيجاز أنها تستغني بالنزر اليسير من اللفظ في التعبير عن الجزل الكثير من المعنى، واستثمر فيها كل عنصر لفظي مهما قل، حركة أو حرفاً أو صوتاً أو كلمة، أو يتحقق باللفظ كالبنية والمرتبة والموقع - في الوفاء ببيان المعنى، والكشف عن أبعاده وأغواره، وأسباب تمامه واستيفائه، وما يحتاج إليه المتكلم من شأنه كله، في أي وجه ظهر، وعن أي ملمح تكشف، وعلى أي منحى دار، وإلى أي مدى بلغت علاقاته، وتواشجت صلاته، وتشابكت ألوانه، وتشابهت أطيافه، وتشعبت مساربه، وأي أفق يشيمه العقل المتوقد، ويرنو إليه الفكر الوضاء.

ومن مظاهر الإيجاز فيها ما تمتاز به في الأبنية والأوزان، ذلك أن ألفاظها مصبوبة في قوالب، ومصوغة في أوزان، ومقدرة في أبنية وهيئات تضم ما انتشر من شتاتها، وتجمع ما تفرق منها واستعصى على الحصر، وتنتظم دلالاتها ومعانيها الكلية، وما يمكن أن تصنف فيه المفردات من أقسام وأنواع، وتتبع خطا العقل، وتجاري خطواته في التفكير، وتلبي حاجته في تحديد المدركات حسية أو عقلية، جزئية أو كلية، ودأبه في التمييز بينها، واكتشاف ما لها من علاقات وصلات: عموم وخصوص، ومشابهة أو مخالفة، سواء قامت على المفردات والتصورات الجزئية، أم على الأحكام والقضايا والنسب بين هذه بعضها وبعض.

فالمفردات إذا نظر إلى كل منها على حدة بدت متفرقة متناثرة شتى، إلى الفوضى أقرب منها إلى النظام، ومن شأن العقل ألا يتعامل مع هذه الفوضى، فإذا احتاج إلى التعامل مع ما شأنه الفوضى والشتات أخضعه للتنسيق والضبط والانتظام، والأبنية من وسائل ضبط الألفاظ في أنماط، وإخضاعها لأنساق وأصناف.

إن الأعيان والذوات، والأحداث والأفعال، والمعاني والصفات والأعراض، والنوع تذكيراً وتأنيثاً، والعدد مفرداً وجمعاً، كثرة وقلة، وأحوال الأحداث وأنواعها ومظاهر تحققها وصورها، ثبوتاً وسلباً، وتعريضاً، وتكلفاً، ومطاوعة، ومشاركة، ومبالغة، وتجنباً، واتخاذاً، وتصرفاً، وادعاء، وتحولاً...، وكونها حلية أو عيباً أو غريزة، أو علاجية أو باطنية، دالة على حرفة، أو صوت، أو رحيل

وانتقال، أو هيج واختلاط وثوران، أو داء أو امتناع، أو لزوماً للفاعل، أو تجاوزاً له إلى المفعول...، وعلاقة الأعيان بالأحداث والمعاني تأثيراً وتأثراً، فاعلة له أو مفعولة، تجدداً وثباتاً، كثرة وقلة، زماناً ومكاناً وآلة، ومفاضلة...

كل هذه وما إليها مدركات للعقل، ومبتكرات للفكر، ومنتجات له، وجلها ليس له وجود حسّي خارجي، بل ذهني عقلي، فهي من صنع الإنسان واكتشافه واستنباطه، حين كرمه الله بالعقل خلع على الأشياء وجودها حين سماها، وكانت قبل ذلك غفلاً هملاً لا يؤبه بها، كأنها غير موجودة، ولعل هذا ما اختص به سبحانه آدم عليه السلام حين علمه الأسماء.

فاللغة - على حد ما نعرفها عليه - كأنها وليدة العقل، وعطاء الفكر ونتاجه، وباللغة واليد ارتقى الجنس البشري، وسار في مدارج الحضارة، وتفرد بذلك عن الكائنات الأخرى، عاقلة وغير عاقلة.

واللغة والفكر لا يكادان ينفصلان، هي وعاء له، وهو معدنها ومنبعها، فهي أجلى مجاليه، وما يظهر فيه من غيرها لا يوازن بها بحال، وهو سبب حياتها، وأصل النفع بها وإفادتها واستمرارها، الفكر لغة صامتة، واللغة فكر منطوق، هي بصمته ووجوده الحسي الذي لا يكاد يتضح دونها، وهو قوامها وعمادها، لو تخلت عنه أو تخلى عنها ماتت هي واندثرت، واحتجب هو حتى لا يكاد يدرى ولا يشعر به.

والمتأمل في أحوال العربية وأوضاعها يجد من وفائها بمطالب العقل في أعلى ما بلغه من درجات التفكير، وأرقى ما وصل إليه من نظر وتأمل واستنباط ما يقرر أن العرب - وإن سبقهم غيرهم في الاهتمام بالمادة وتسخيرها والانتفاع بها - بلغوا في مدارك العقل، ومدارج الفكر، وجوانب الإنسانية ما لم يبلغه غيرهم في زمانهم، وربما لم يبلغه كثيرون اليوم في العالم المعاصر.

وهذا الجانب من الرقي العقلي والفكري والإنساني الذي يستشعره من يمارس العربية، ولا يتوقف عند الألفاظ إلا بقدر ما تقوده إلى المعاني، يحتاج إلى دراسة بل دراسات متأنية واعية، تستشرف آفاقه، وتكشف عن أعماقه، وتستقصي أبعاده، وتستجلي مظاهره، وتعرض تجلياته، وتظهره للعالمين، ولو تقرر هذا بالدليل الديني وحده لكفى، فالله أعلم حيث يجعل رسالته، وليس عفواً ولا عبثاً أن تختار هذه الأمة لحمل رسالة الإسلام، والدعوة إليه ونشره، والذود عنه، وأن تكون معجزة محمد ﷺ لغوية - بما تحمل اللغة من لفظ ومعنى- ، وأن تكون هذه المعجزة اللغوية مناط التحدي، فكيف إذا ظاهرت ذلك الأدلة والحقائق اللغوية !!

هذا وللعربية في الإفادة من الأبنية في الإفصاح عن المعاني، والإبانة عن الدلالات الحسية والمعنوية، مفردة ومركبة، والوفاء بمتطلبات

العقل، ومسايرة مناحي الفكر ومساراته ما ليس لغيرها من اللغات سامية وغير سامية[١].

البنيــة

الأفضل في حد البنية ما قرره الرضي حين قال: " المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي: عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة، وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كل في موضعه "[٢].

وإن خالف بعضهم في معنى البناء، فذهب الخليل إلى أنه هو الحروف الساكنة، وما عداها زوائد[٣]. ومن ذهب إلى أن البناء يراعى فيه الأصل دون الزائد[٤].

(١) ظ. في بعض ما يتصل بدلالات الأبنية: اللغة الشاعرة، عباس محمود العقاد - فقه اللغة وخصائص العربية. د/ محمد المبارك: ١١٢ - ١٤٦، ٢٧٦ - ٢٩٠، ط: ٦، بيروت: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م - دراسات في فقه اللغة، د/ صبحي الصالح، الفصل التاسع - فقه اللغة، د/ علي عبد الواحد وافي: " قواعد البنية في اللغة العربية ".

(٢) شرح الشافية ١ / ٢.

(٣) ظ: الكتاب، لسيبويه: ٢ / ٣١٥.

(٤) ظ: الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة، للكرمياني: ٢٨١ - ٢٨٢ " مجموعة شرح الشافية "وظ: د/ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة: ١٧٣ - ١٨٣، ط: الرسالة: ١٩٩٥ - اللغة العربية معناها ومبناها: ١٤٤ - ١٤٥، ١٦٦ - ١٧٠، ط: الهيئة المصرية العامة: ١٩٧٣ م.

والبناء والصيغة هيئة متخيَّلة، وصورة يجردها العقل من خلال بحثه في الألفاظ المنطوقة وتحققاتها الخارجية، فمن نظر علماء العربية في نحو: نظر، سجد، قرأ، ذهب، سأل، نصر... جردوا هيئة أو صورة عقلية مكونة من ثلاثة أحرف أصول مفتوحة بحسب الأصل المجرد، وأظهروها للحس نطقاً وسماعاً فعبروا عنها بـ: فَعَلَ.

ومن نظرهم في نحو: سئل، علم، قتل، ضرب، فتن، صرع... جردوا هيئة كذلك مكونة من ثلاثة أحرف أصول، الأول مضموم، والثاني مكسور، والثالث مفتوح، حسب الأصل، وعبروا عنها في اللفظ بـ: فُعِلَ.

وكذا جردوا من نحو: قاتل، صانع، جاذب، راجع، ضارب، ناصر... هيئة مكونة من أربعة أحرف، ثانيها ألف مد زائدة، وسائرها أصول، والأول مفتوح، فإذا كان الثالث مكسوراً، والرابع ساكناً بحسب الأصل، امتازت هيئة، وعبروا عنها بـ: فَاعِلْ، وإذا كان الرابع منوناً بحسب الأصل مع كسر الثالث انفصلت هيئة أخرى، وعبروا عنها بـ: فاعِلٌ، وإذا كانت الأصول الثلاثة مفتوحة بحسب الأصل انفردت هيئة غير السابقتين، وعبروا عنها في اللفظ بـ: فاَعَلَ الأولى للأمر، والثانية لاسم الفاعل، والثالثة للماضي.

وهكذا انفعل، وتَفَعَّل، وتفاعل، واستفعل، ومفعول، وفعلاء، وفعال...

وواضح قيمة الحركات وحروف المد والزيادة في هذه الهيئة وما تتحقق فيه من أوزان، وما يندرج تحت كل منها من ألفاظ، بل لا

يتخيل بناء أو صيغة أو وزن دون الحركات، فإذا قلنا إن الحركات هي التي تحقق الأبنية والصيغ، وتولدها وتصنعها ما بعدنا عن الحقيقة، وتليها في القيمة والأهمية الحروف الزائدة " سألتمونيها "، خاصة حروف المد - وهي امتداد للحركات - ومن ثم يعبر عنها في الوزن بها أنفسها، بخلاف الحروف الأصول - وهي ما يتركب منه جذر الكلمة - ، فإنها يعبر عنها بالفاء والعين واللام أياً كان مقابلها في الألفاظ، فلا عبرة بالحرف في حقيقته وذاته، والنظر إلى موقعه في الكلمة.

فالألف في: أمر، سأل، قرأ يعبر عنها في الوزن بـ: فَ. عَ. لَ، ولكنها في: أكرم وأعلم، وشأمل، وشمأل، واشمأز، واشرأب يعبر عنها بها نفسها فيقال في وزنها: أفعل، فأعل، فعأل، افعأل.

وهكذا التاء في: تبع، عتب، لفت، وفي: اكتسب، وتكسب، واستكسب، وتدحرج...

والسين في: سحر، حسر، حرس. وفي: استعلم وهو مستعلم وهكذا.

هذه الهيئات هي الصور العقلية التي تعاير الألفاظ والتحققات الحسية الملفوظة والمسموعة التي تظهر فيها وبها هذه الصور إلى عالم الحس، وهي الحاكمة عليها والمعايرة لها، ويرد اللفظ إليها، وينسب إليها، ويقوم بها ويعاير، وإن خالفها قليلاً أو كثيراً وابتعد عنها، فنحو: قال، وشدَّ: فَعَلَ، وخاف ووَدَّ: فَعِلَ، وطال فهو طويل ولب فهو لبيب: فَعُلَ، ومختار: مُفْتَعِل، أو: مُفْتَعَل، وقيل، وبُوع وشُدّ، فُعِل،

وآجر مؤاجرة: فاعَلَ، وآجر إيجاراً: أَفْعَلَ، واصطفى، واضطرب، واطرد، وازداد: افْتَعَل... وهكذا.

وما يحكم به على أن كلا من: زيد، وعمر، وخالد، وإبراهيم، وعلي، وجون، ومايكل، ولينين، وماوتس تونج، وزينب، وسعاد، وفاطمة، وسلمى، وإليزابيث... إنسان، وأن كلاً من: سعدى الوليدة، ورقية الرضيعة، وخديجة الطفلة، وعزة الناهد، وهند الكاعب، وليلى الشابة، وبثينة المرضع، وسارة العجوز... أنثى، وأن كلاً من: زيد، والأسد، والجمل، والثور، وفحل النخل... ذكر.

ما يحكم به على هذه الأشياء ونحوها بما حكم به هو الهيئة المتحصلة، والصورة العقلية المنتزعة من أفراد كل من هذه وتحققاتها في الخارج، وليس ما عليه هذه الأفراد في الواقع، فالإنسان، والأنثى، والذكر ليس لها وجود خارجي، بل وجودها عقلي، أما الموجود المحسوس في الخارج فهو أفرادها، على ما بينها من تفاوت واختلاف.

والألفاظ: إنسان، ذكر، أنثى... عبارات عن هذه الصور العقلية التي إذا جاوزها كائن خرج عنها، ولم يعد منها، وتأمل ما يخرج به كل الخيل والبغال والحمير عن صاحبيه.

وكذلك الهيئات والأبنية والصيغ، وما تتحقق فيه من ألفاظ وصور حسية، والأوزان التي يعبر بها عنها، فنحو: فَعَلَ، أَفْعَلَ، فَعْلاء، أَفْعال، فعول، فعال، تفعل، فعلل،... عبارات لفظية عن الهيئات والصور العقلية المجردة، هذه العبارات اللفظية التي تخرجها من العقل إلى الحس هي الأوزان، أما زيد وعمرو وقيس، وسهل وصعب وضخم،

وأمر ونهى وزجر وقتل وحبس وبعث، وزرع وحصد وحرث وقطف وخرج ودخل، وقال، وراح، وسار وصار، وشد ورد، ودعا وسعى وجرى، فهي الأفراد الموجودة في الخارج، والتي منها تنتزع الهيئات العقلية المعبر عنها لفظاً بالأوزان، وعليه فالوزن غير البناء والصيغة، والكلمة أو اللفظ غير هذه وتلك.

دراسة أبنية العربية:

ظهرت العناية بأبنية العربية وإشارة دراستها والبحث فيها منذ بواكير الدراسة اللغوية. بدأ بها سيبويه (- ١٨٠ هـ)، واستدرك عليه من جاء بعده شيئاً فشيئاً، حتى أوصلها ابن القطاع (- ٥٢٥ هـ)إلى "١٢١٠" ألف بناء، ومائتي بناء، وعشرة أبنية، ومع هذا الاهتمام ومتابعة البحث والدرس لم تصل إلى ما وصلت إليه دراسة النحو والصرف من أصول تضبطها، وقوانين تنظمها، وقواعد تقوم عليها، وأقيسة مستنبطة من موضوعها، كما هو الشأن في العلوم المضبوطة القائمة على أصول ومقاييس وقوانين، وهكذا ظلت أقرب إلى اللغة والسماع منها إلى الدراسة العلمية، ومن ثم لم تعد دراستها من علوم العربية، لا عند المتقدمين، ولا عند المتأخرين.

حصر سيبويه من الأبنية ما وصل إليه سماعه وبلغه علمه، وبين ما يدل عليه كل منها من معنى عام أو وظيفي: فعل أو اسم أو صفة، وحاول بعض التفصيل في الأفعال والمصادر، وبعض المشتقات، وربط بينها وبين معانيها، ونبه على الكثير الغالب الذي يصلح أن يكون

قياساً، والقليل النادر الذي لا يصلح لذلك[١]. وعن سيبويه أخذ معظم من جاء بعده، فعلى نهجه ساروا، وعلى ما أسس بنوا، وعلى ما أصل فرعوا، ولم يجاوزوا صنيعه كثيراً.

وممن عنى بالأبنية بعد سيبويه: أبو عمر الجرمي (- ٢٢٥ هـ)، وأبو بكر بن السراج[٢] (٣١٦ هـ)، وابن خالويه[٣] (- ٣٧٠ هـ)، وأبو بكر الزبيدي[٤] (- ٣٧٩ هـ)، وابن جني[٥] (- ٣٩٢ هـ)، وابن القطاع[٦] (- ٥٢٥ هـ)، وأبو حيان[٧] (- ٧٤٥ هـ)، والحافظ مغلطاي بن قليج[٨] (- ٧٦٢ هـ)، والسيوطي[٩].

قال ابن القطاع في كتابه (أبنية الأسماء): " وقد صنف العلماء في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا منها، وما منهم من استوعبها، وأول

(١) ظ: الكتاب، لسيبويه: ٤ / ٥ - ١١٣، ٢٤٢ - ٣٠٤، والنكت للأعلم الشنتمري: ١١٣٩ - ١١٧٩.

(٢) ظ: الأصول: ٣ / ١٧٩ - ٢٢٥.

(٣) ظ: ليس في كلام العرب، وعنه قال السيوطي: " وقد ألف... كتاباً حافلاً في ثلاث مجلدات ضخمات ". المزهر ٢ / ٢ - ط: صبيح.

(٤) ظ: الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية. نشره: إغناطيوس جويدي: روما ١٨٩٠ م.

(٥) ظ: الخصائص: ٣ / ١٨٥ - ٢١٨ ت: النجار ط: دار الكتب.

(٦) ظ: أبنية الأسماء... ت د/ أحمد عبد الدايم، والمزهر: النوع / ٤٠.

(٧) ظ: ارتشاف الضرب: ١ / ١٧ - ٧٢، ت د/ مصطفى النماس. والمزهر: النوع / ٤٠.

(٨) قال السيوطي عن (ليس)لابن خالويه: " وتعقب عليه الحافظ مغلطاي مواضع منه في مجلد سماه (الميس على ليس)". المزهر ٢ / ٢. ولم أعثر عليه.

(٩) ظ: المزهر. النوع / ٤٠ معرفة الأشباه والنظائر.

من ذكرها سيبويه في كتابه، فأورد للأسماء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة، وعنده أنه أتى بها، وكذلك أبو بكر بن السراج، ذكر منها ما ذكره سيبويه وزاد عليه اثنين وعشرين مثالاً[1]، وزاد أبو عمر الجرمي أمثلة يسيرة، وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر.

والذي انتهى إليه وسعنا، وبلغ جهدنا - بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرق في تآليف الأئمة - ألف مثال، ومائتا مثال، وعشرة أمثلة "[2].

وفي القرن السادس يقول ابن الحاجب (٥٧٠ - ٦٤٦ هـ)بعد سرد أبنية الاسم المجرد: " وللمزيد فيه أبنية كثيرة " ويسكت عنها، فيعلق الرضي (- ٦٨٦ هـ): " ترتقي في قول سيبويه إلى ثلاثمائة وثمانية أبنية، وزيد عليها بعد سيبويه نيف على الثمانين (؟)، منها صحيح، ومنها سقيم...، فالأولى الاقتصار على قانون يعرف به الزائد من الأصل "[3].

وفي دراسة للصيغ في لسان العرب بلغت الأبنية ١٤٩٠ إلى ٢٥ بناء فرعياً ألحقت بأصولها مثل: فعالَ، فعالِ، فعالُ، فَعالْ، فعالٍ، أفرع على " فَعَالٌ " وبإضافتها تبلغ ١٥١٥ بناء، وهذا حسب ما يؤدي إليه اشتقاق الألفاظ تبعاً للجذور والمواد التي ذكرت فيها، لا على ما هي

(١) ظ: الأصول ٣ / ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) المزهر ٢ / ٢ - ٣، وظ: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٨٩.

(٣) شرح الشافية: ١ / ٥٠ - وظ: ذو الزيادة: ٢ / ٣٣٠ - ٣٩٧.

عليه في الحقيقة وواقع الأمر، وفي كثير مجال للنظر والبحث، وليس حظ هذه الأبنية من الألفاظ واحداً أو متقارباً، فالتفاوت بينها شديد، منها ما جاء عليه لفظ واحد، ومنها ما جاءت عليه آلاف الكلمات، ودرجات بين هذين كثيرة، وكلما كثرت الكلمات قل عدد الأبنية التي جاءت عليها، وكلما قل عدد الكلمات كثرت الأبنية التي تخص كلا منها، فأكثر هذه الأبنية من قبيل النوادر معظمها: ٦٧٧ بناء - ، جاءت على كل منها كلمة واحدة، وبناءان جاء على كل منهما فوق ٤٠٠٠ كلمة، وأربعة أبنية جاء على كل منها فوق الألفين، و١٤ بناء جاء على كل منها ما يزيد على ألف كلمة، وهكذا، والجدول التالي يوضح ذلك:

عدد الكلمات	ع. الأبنية	ع. الكلمات	ع. الأبنية	ع. الكلمات	ع. الأبنية	ع. الكلمات	ع. الأبنية
٤٠٠٠ ←	٢	٩٠٠ ←	٥	٦٠٠ ←	٢	٣٠٠ ←	٨
٢٠٠٠ ←	٤	٨٠٠ ←	٢	٥٠٠ ←	٥	٢٠٠ ←	١٨
١٠٠٠ ←	١٤	٧٠٠ ←	١٠	٤٠٠ ←	٨	١٠٠ ←	١٩

ومجموع هذه ٩٧ بناء، منها بناء فرعي، وما جاء عليه كلمة واحدة ٦٧٧ بناء أصلياً وخمسة فرعية، وما جاء عليه فوق كلمة ومائة فما دونها إلى كلمتين ٧٧٣ بناء أصلياً و١٧ فرعياً، والجدول التالي يفصل الأبنية التي زادت عدد الكلمات في كل منها على مائة.

الجدول: ١

البناء	الكلمات به	البناء	الكلمات به	البناء	الكلمات به	البناء	الكلمات به	البناء	الكلمات به
فَعَلَ ❖	٤٧٣٩	فَعَلَةٌ	٩٦٦	مِفْعَلٌ	٥٧٤	فُعْلُلٌ	٢٩٨	فَوْعَلٌ	١٩٣
فَعْلٌ	٤٣٤٦	فَاعِلٌ	٩٦١	فاعِلةٌ	٥٦٠	أَفْعِلَةٌ	٢٩٣	مَفْعُولَةٌ	١٨٣
أَفْعَلَ ❖	٢٦١٤	فَعِيلَةٌ	٩٣٤	فَعُلَ ❖	٥٣٧	فَعْلَى	٢٩١	فُعَيْلَةٌ	١٨٢
فَعَلٌ	٢٥٤١	أَفْعَلُ	٩١٦	فُعَلٌ	٥٣٠	مِفْعَلَةٌ	٢٨٨	مَفَاعِيلُ	١٧٣
فَعَّلَ ❖	٢٤٠٠	فَعْلَلَ ❖	٩١٢	مَفَاعِلُ	٤٨٨	فُعَّلٌ	٢٧٩	فَاعُولٌ	١٥٨
فَعِلَ ❖	٢٠٩٧	يَفْعَلُ ❖	٨٩٥	فَعَائِلُ	٤٧٠	فِعْلِلٌ	٢٧٥	أَفَاعِلُ	١٥٦
تَفَعَّلَ ❖	١٩١٨	فَعُولٌ	٨٦٠	فُعَالَةٌ	٤٤٧	فِعْلانٌ	٢٧١	مَفْعِلٌ	١٥٠
فَعِيلٌ	١٨٥٢	فَعَالَةٌ	٧٩٤	مِفْعَالٌ	٤٣٣	فَعَالِلُ	٢٧١	فَيْعَلَ ❖	١٤٩
يَفْعُلُ ❖	١٧٠٦	فَعَالٌ	٧٨٨	فِعْلَةٌ	٤٢٦	فَعْلَلَةٌ	٢٥٨	فِعَلَةٌ	١٤٣
افْتَعَلَ ❖	١٦٩٠	فُعَالٌ	٧٨٤	مَفْعَلَةٌ	٤١٨	فِعْلالٌ	٢٥٦	أَفَاعِيلُ	١٣٧
يَفْعِلُ ❖	١٦٣١	فَعَّالٌ	٧٨٢	فَعَلانٌ	٤٠٥	فَعَالِيلُ	٢٥٦	فِعْلِيلٌ	١٣٥
فُعُولٌ	١٦٢١	فَعْلاءُ	٧٧٢	فِعَالَةٌ	٤٠٠	فُعَلَةٌ	٢٥٣	فُعْلَى	١٣٠
فَعْلَةٌ	١٥٣١	تَفَاعَلَ ❖	٧٦٩	فُعَيْلٌ	٣٨٧	فَعْلالٌ	٢٤٧	افْعَلَّ ❖	١٢٦
فِعَالٌ	١٤٨٤	اسْتَفْعَلَ ❖	٧٦٤	فُعْلُولٌ	٣٨٠	فُعَالِلُ	٢٤٥	فَعَالَى	١١٧
أَفْعَالٌ	١٢٠١	فِعْلَةٌ	٧٤٢	مَفْعَلٌ	٣٧٧	أَفْعُلٌ	٢٤٠	فِعِّيلٌ	١٠٧
فُعْلَةٌ	١١١٤	فُعُلٌ	٧٣٣	فَعْلانٌ	٣٦٧	فَعَّالَةٌ	٢٣٦	فِعَالٍ	١٠٣
فُعْلٌ	١٠٨٣	فَعْلَلٌ	٧٣٠	مَفْعُولٌ	٣٥٥	فَيْعَلٌ	٢٢٧	فُعْلُلَةٌ	١١٩
فَاعَلَ ❖	١٠٦٧	فَوَاعِلُ	٦٢٦	فُعْلانٌ	٣٣٦	فُعُولَةٌ	٢٢٤	المجموع	
فِعْلٌ	١٠٤٩	فُعِلَ ❖	٦٢١	فِعَلٌ	٣٢١	فُعَلاءُ	١٩٧	١ -٩٧	٧٠٧١٩
فَعِلٌ	١٠٢١	انْفَعَلَ ❖	٥٩٣	فُعَّالٌ	٣٠٨	تَفَعْلَلَ ❖	١٩٧		

تنبيه:

- ما أمامه نجمة ❖ فعل.

- يفعُل ثلاثتها مضارع فعَل، فإذا أضفنا إلى يَفْعَل مضارع فعِل، وإلى يَفْعُل مضارع فعُل وكلاهما مطرد إلا قليلاً في فعِل صار مجموع ما جاء عليهما: يَفْعَلُ: ٢٠٩٧ + ٨٩٥ = ٢٩٩٢.

يَفْعُلُ: ١٧٠٦ + ٥٣٧ = ٢٢٤٦.

- فعالِ بناء فرعي من فَعَالٌ. ومثله: فَعَالَ: = ١١، فَعَالِ = ٣٣. فَعَالُ = ٥، فَعَالْ = ١. فإذا احتسبنا هذه جميعاً ضمن " فَعَالٌ " كان مجموع ما أتى عليها: ٩٤١ كلمة.

الجدول: ٢

عدد الكلمات	البناء	عدد الكلمات	البناء	عدد الكلمات	البناء	عدد الكلمات	البناء	عدد الكلمات	البناء	عدد الكلمات	البناء	عدد الكلمات	البناء
٩٧	فِعْلِلَة	٨٠	فَعْلَلٌ(١)	٦٩	فَعَالِلَة	٥٧	افْعَالّ◆	٤٩	فَاعِلٌ	٣٩	فُعْلَة	٣٥	فِعَال
٩٦	فَاعُولَة	٧٩	مَفْعِلَة	٦٧	فَعْلَى	٥٥	فَيْعَلَة	٤٧	فَعُول	٣٩	فَيَاعِل	٣٤	فِعْلَى
٩٥	فُعْلُولَة	//	أَفْعِلاء	//	فُعَالَى	٥٤	افْعَوْعَل◆	//	فَعَلْعَل	٣٨	فَعْوَل◆	٣٣	فَعَال
٩٤	فَيْعِل	٧٤	تَفْعَال	٦٤	فُعَيْلاء	٥٣	فَعَالَى	//	فَيْعَلان	٣٧	فِعْلَل	٣٢	فُعَلٌ
٨٧	فَعْلَل(١)	//	فَعَالِلَة	٦٢	أُفْعُول	٥٢	مَفْعَلَة	٤٥	فِعْلالَة	//	تَفَاعِيل	//	تِفْعَال
٨٥	فَعْلٌ	//	افْعَال◆	٦٠	فَعَالِيل	//	فَعَالِيَة	٤٣	فِعْلَة	//	فُعْلُلان	//	فَعَالِلَة
//	افْعَلَلّ◆	٧٢	فَعْلالَة	٥٩	فَوْعَلَة	//	فَوَاعِيل	٤٢	إفْعَال(٤)	٣٦	يَفْعُول	٣١	فَعْلَلان
٨٤	تَفْعِلَة	//	فُعَالَة	//	فَعُول	//	إفْعِيل	٤١	فَعَالِيّ	//	فُعَيْلَى	المجموع	
٨٢	افْعَلَّ◆	٧١	فَعَنْلَل	٥٨	فُعَلَل	٥١	فَوْعَل◆	٤٠	فِعِل	//	فُعَلِل	٩٤١	١ -٧٣
//	أُفْعُولَة	٧٠	فَيْعُول	//	فَيْعَال	٥٠	فُعُل	//	فَعْلُولَة	//	فَعَالِين		
//	فَعَاعِيل	٦٩	تَفْعِيل(٣)	٥٧	فِعْلَى	//	فَاعُولَة	٣٩	فُعَّل	٣٥	فِعْلَل		

(١) من الرباعي. (٢) من الخماسي. (٣) غير مصدر فَعَّل.
(٤) غير مصدر أَفْعَلَ.

الجدول: ٣

◆	◆		◆		◆		◆		◆		◆		◆		◆	
٢٩	٤	٢٥	٤	٢١	٥	١٧	٨	١٣	١٤	٩	٢١	٥	١+٤١	١	٦٧٧	
٢٨	١+١	٢٤	٦	٢٠	٢	١٦	٧	١٢	٧	٨	٢٧	٤	٣+٧٣		٥	
٢٧	١	٢٣	٧	١٩	٦	١٥	٩	١١	٢+١٠	٧	٣٦	٣	١+٩٥	المجموع		
٢٦	١+٥	٢٢	١+٨	١٨	٢	١٤	١٣	١٠	١٥	٦	٢+٢٩	٢	١٨٩ ٣	٥٠٧٦	١٣٤٢	- ٢٠

- ١ في الجدول الأول والثاني، و- ٢٠ في الجدول الثالث تمثل عدد الصيغ الفرعية وهي ٢٢ بناء.

الجدول: ٤

	المجموع	الجدول: ١	النسبة	الجدول: ٢	النسبة	الجدول: ٣	النسبة
الأبنية	١٥١٥	٩٧	٪ ٦.٤	٧٣	٪ ٤.٨٣	١٣٤٢	٪ ٨٨.٧٥
الكلمات	٧٩٩٥١	٧٠٧١٩	٪ ٨٨.٤٥	٤١٥٦	٪ ٥.٢٠	٥٠٧٦	٪ ٦.٣٥

والمتوسط العام ٥٢.٩ كلمة لكل بنية.

وقد نرى أن عناية المتقدمين بالأبنية لم تكن على قدر عنايتهم بمباحث النحو والصرف، ولم يصلوا في دراستها إلى مثل ما وصلوا إليه في هذين من أقيسة وقوانين وضوابط مطردة، ودارت دراستهم لها على نحو: بناء كذا جاء اسما مثل كذا، وصفة مثل كذا، أو: لم يأت، أو: لا نعلمه، أو: جاء قليلاً، أو: جاء نادراً.

ومثال ذلك قول سيبويه فيما بنته العرب على ثلاثة أحرف في غير الأفعال: "... يكون (فَعْلاً)ويكون في الأسماء والصفات، فالأسماء مثل: صقر وكلب، وفهد، والصفة نحو: صعب، وضخم، وخدل....،

ويكـون (فِعِلا) في الاسـم، نحـو: إبـل، وهـو قليـل، لا نعلـم في الأسمـاء والصفات غيره ".

وقوله - فيما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل - : "فالهمزة تلحق أولاً، فيكون الحرف على... (إفْعِل)نحو: إثمد، وإصبع، وإجرد، ولا نعلمه جاء صفة... ويكون على (أُفاعِل)فيهما، فالأسماء نحو: أدابر، وأجارد، وأحامر، وهو في الصفة قليل، قالوا: رجل أباتر [قاطع لرحمه]. ولا نعلمه جاء وصفاً إلا هذا...، وليس في الكلام أُفْعِيل، ولا أَفْعَوْل، ولا أُفْعال، ولا أَفْعِيل، ولا أَفْعال إلا أن تكسر عليه اسماً للجمع، ولا أَفاعِل، ولا أَفاعيل إلا للجمع، نحو: أَجادِل، وأقاطيع"[١].

وما تعرضوا له من معان وظيفية لأبنية الزيادة في الأفعال[٢]، أو لأبنية مصادر الثلاثي، كدلالة (فُعال)على الصوت أو الداء، و(فِعَال)على الإباء والامتناع، و(فَعِيل)على الصوت، والرحيل والانتقال، و(فِعَالة)على الحرفة والمهنة، و(فَعَلان)على الحركة والهيج والاضطراب.

أو لأبنية غير المصادر، كدلالة (فُعَالة)على بقية الشيء، يطرح وينفى، أو يختار منه وينتقي ويبقى، و(فُعَلة)في الوصف على معنى فاعِل، و(فُعْلة)على معنى مفعول...[٣] ما عرضوا له من ذلك ونحوه لم

(١) الكتاب: ٤ / ٢٤٣ - ٢٤٧.

(٢) ظ مثلاً: شرح الشافية للرضي: ١ / ٨٣ - ١١٣.

(٣) ظ في ذلك مثلاً: الشافية وشروحها في الصفة المشبهة ومصادر الثلاثي، والألفية=

يبن على استقراء يؤدي إلى ضوابط مطردة، كما هو الشأن في قياس اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، وبقي ما توصلوا إليه من ذلك - على أحسن تقدير - في حدود الظاهر الشائع الغالب من معاني هذه الأبنية، ونعم ما صنعوا، ولو استمر المنهج لحمد المورد والصدر، وما توصلوا إليه صالح للاختبار، ثم القياس على ما يحسن فيه القياس منها، وحينئذ تصبح قوانين مطردة، شأنها شأن مقاييس الصرف، وقواعد النحو.

وفي العصر الحديث جرت محاولات للاستفادة مما قرّره المتقدمون في معاني الأبنية، في تنمية العربية، وجعلها وافية بمطالب العلوم الحديثة، وحاجة المشتغلين بها، في التعريب والترجمة وغيرهما، فيربط معنى وظيفي عام ببناء معين، فإذا أريد التعبير عن معنى مبتكر أو اصطلاح جديد، ولا توجد كلمة عربية تدل عليه بنيت من الجذر المناسب للمعنى كلمة مولدة جديدة، للدلالة عليه قياساً، وإن لم ترد عن العرب، وأقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة كثيراً من هذه الأقيسة، وسار عليها كثيرون[1].

الأبنية وعلوم العربية

=وشروحها في أبنية المصادر، والتسهيل وشروحه.

(١) ظ مثلاً: كتاب الألفاظ والأساليب، وقرارات مجمع اللغة العربية، ومقدمة لدرس لغة العرب، للشيخ عبد الله العلايلي، ودراسات في فقه اللغة د/ صبحي الصالح: "صيغ العربية وأوزانها".

ظل المعول عليه إذن في دراسة الأبنية هو السماع، ومن ثم فهي سماعية، شأنها شأن الألفاظ التي وردت عن العرب، ولم تصبح دراستها علماً من علوم العربية، وإن كانت حقيقة بذلك.

وإذا عد الاشتقاق من علوم العربية عند المتقدمين فالأبنية أولى بذلك وأجدر، لا سيما أن ما خضع منها للقياس كأسماء الفاعلين والمفعولين والزمان والمكان والآلة، والتفضيل، وصيغ المبالغة، ومصادر غير الثلاثي المجرد، والتصغير، والنسب، أو قرب من القياس كالصفات المشبهة ضمهُ الصرفيون إلى علم الصرف، وهي ليست منه على الحقيقة.

فعلم الصرف - على ما حده ابن الحاجب - هو: " علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب "[١]، وإن اعترض عليه " الرضي " ومال إلى رأي المتأخرين، وهو: أن الصرف: علم بأبنية الكلم، وبما يكون لحروفها من أصالة، وزيادة، وحذف، وصحة، وإعلال، وإدغام، وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك "[٢].

فالصرف لا يبحث في فَعَل، وفَعِل، وفَعُل، وفَعْل، وفِعْل، وفِعَل، وفِعِل، وفُعِل، وأفْعل إفعالاً وافتعل افتعالاً، ونحو ذلك، وإنما يبحث في أحوالها.

---

(١) شرح الشافية للرضي: ١ / ١.

(٢) السابق: ١ / ٧ وظ: ٧ /٥.

لا يبحث في ذهب وأذهب، وعلِم وأعلم، وكرُم وأكرم، ذهاباً وإذهاباً، وعِلْماً وإعلاماً، وكرَماً وإكراماً، ولا انتصر انتصاراً، ولا استنصر استنصاراً ونحوها، وإنما يبحث في قال، ودان، وخاف وهاب، وطال (من الطول)، وشد، وود، ولب، وقيل، وقُول، وأقَالَ إقَالة، وقائل ومقول ومقيل ومقال، وادّان، واختار، واتصل، واتقى، ومختار، واستعانة... لا يبحث البناء، وإنما يبحث حاله لماذا صارت فَعَل وفَعِلَ وفَعُل في الأجوف قال، دان، خاف، هاب، طال، وصورتها واحدة، وفي المضعف: شد، ود، لب، وصورتها واحدة، وافتعل في المثال اتصل، وفي الأجوف اختار، وازدان، وادّان، وفي الناقص: ادعى واهتدى وفي اللفيف اتقى وانتوى، وأن أقام إقامة، وأبان إبانة، وأخاف إخافة، وأهاب إهابة، كانت أقوم إقواماً، وأبين إبياناً، وأخوف إخوافاً، وأهيب إهياباً، وأن "مُهيب" من أهاب، و"مُهَاب" من أهاب، ومَهِيب من هاب... وهكذا، يبين حالها، وما صارت إليه، والتغير الذي طرأ عليها في الاستعمال، وسببه، ويضع القانون الذي يفسره، والقاعدة التي يخضع لها.

ولو كان الصرف هو العلم بأبنية الكلم ما كان بينه وبين ما ألف في سرد الأبنية وحصرها والتمثيل لها فرق، ولكان ما بحثه الصرفيون من موضوع علمهم نزراً يسيراً لا يقاس بما تركوه، ولكانوا إلى الإخلال والتقصير أقرب، ولكان قول الرضي تعليقا على ما ذكره من عدد الأبنية عند سيبويه ومن زاد عليه ممن بعده: " وشرح جميع

ذلك يطول، فالأولى الاقتصار على قانون يعرف به الزائد من الأصل"[١] اعتذارا بما لا عذر فيه، ولا يقبل منه.

وقد دافع بعض شراح الشافية عن إيراد الصرفيين لبعض الأبنية في كتبهم، وأنهم إنما أوردوها لأنها هي التي يبحثون عن أحوالها، فهي إذن غير مقصودة لذاتها، وما دامت كذلك فليست من مباحث علم الصرف.

وهكذا يبقى مكان شاغر لدراسة الأبنية بين علوم العربية، يناسبه أن يكون بين الاشتقاق والصرف.

وقد سمى ابن جني دلالة البناء والصيغة والصورة الدلالة الصناعية، في مقابل اللفظية والمعنوية، فضرب مثلاً يدل على الحدث الذي هو الضرب. ويفهم هذا من لفظه الخاص به، ويدل على الزمن الذي وقع فيه الحدث، ويدل على هذا بوزنه وبنائه، ويشاركه في هذا كل ما جاء على بنائه من الأفعال، نحو: نصر وهزم وذهب ورجع، بل وعلى غير بنائه من الأفعال الماضية، ويدل على فاعله بمعناه، فلا فعل دون فاعل، ويراها في القوة على هذا الترتيب، وأن الدلالة على المعنى لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات، ومن ثم كانت أضعفها[٢].

والحرف - في مقابل الاسم والفعل - لا يدل على معنى في نفسه، بل يدل على معنى في غيره، كالنفي، والاستفهام، والنداء،

(١) شرح الشافية: ١ / ٥٠.

(٢) ظ: الخصائص: ٣ / ٩٨ - ١٠١.

والتأكيد، والنهي، والتمني، والرجاء، والاستثناء، والمجاوزة، والظرفية، والاستعلاء، وابتداء الغاية، وانتهائها، والتقليل، والتحقيق والاستقبال، والتشبيه... إلخ، وقدروا أن الأسماء قد تدل على معنى مثل معاني الحروف كالتكلم، والخطاب، والغيبة، والإشارة، أو تشارك الحروف في معانيها كالاستفهام، والشرط، والاستثناء، وعدوا هذا من أسباب بناء الاسم وجموده وعدم تصرفه، وكذلك الأفعال حين تتجرد من الدلالة على الحدث لتدل على الزمن فقط؛ كالأفعال الناقصة مثل: كان، ويكون، وكن، أو تتجرد من الدلالة عليهما معاً لتدل على معنى لا حدث فيه ولا زمن، كما هو شأن الحروف، وذلك كدلالة نعم على المدح، وبئس على الذم، وليس على المنفي، وعسى على الرجاء، ورأوا هذا من أسباب جمودها وعدم تصرفها، أو من أسباب ضعف هذا التصرف، وعدت هذه جميعاً - أسماء وأفعالاً وحروفاً - من حروف المعاني.

وحديثاً هبت رياح الغرب، واستنشقها المعاصرون من المشتغلين بالعربية وعلومها، وللغربيين نظر في علوم اللغة، وتصنيفها ومباحث كل منها يختلف عما استقر من تراث المتقدمين من علماء العربية، وهي عامة دراسة الأصوات والمورفولوجي، والنظم أو التركيب، والدلالة، وهناك من يترجم المورفولوجي بالصرف، وهناك من يؤثر الإبقاء على المصطلح الغربي كما هو وهناك من يرى المورفولوجي الصرف جزءاً من علم المورفيمات[1].

---

(١) ظ مثلاً: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، د/ محمود السعران - النحو الوصفي: المورفولوجيا، ودراسات في علم اللغة القسم الثاني: مفهوم الصرف عند العرب. ظ=

وما زالت آثار ذلك ونتائجه تتداخل وتتقاطع، وتتمازج وتتمايز، فعلام يهجم ذلك ؟ وعم يتمخض ؟ وإلام يؤدي ؟ أتظل الأبنية ودراستها على نهج ما أرسى المتقدمون أقرب إلى السماع واللغة منها إلى علومها؟، أو تخضع للقياس كما حاول بعض المعاصرين، فتدخل في الصرف كالأبنية المقيسة ؟ أو ينقض هذا وذاك، ويعاد تصنيف علوم اللغة على نهج الغربيين، فتدرس الأبنية في المورفولوجي أو المورفيمات ؟ أغلب الظن أن يظل وضعها على ما مهده المتقدمون زمناً طويلاً.

التخفيف

كثيراً ما عول المتقدمون من علماء العربية على الثقل والخفة، واعتمدوهما أصلاً في تفسير الظواهر اللغوية، في الأصوات، والمفردات، والأبنية، والتراكيب، في اللغة والصرف والنحو.

فحروف المد واللين أخف الحروف، فتشيع في الكلام وتكثر، ويليها في ذلك حروف الذلاقة (ب. ر. ف. ل. م. ن)، ولذا كثرت في أبنية الرباعي والخماسي المجردين، وأكثر حروف الزيادة (سألتمونيها)من هذه وتلك.

والألف المحققة (الهمزة)صوت كريه مستبشع، فتتخلص منه العرب في وسط الكلام وآخره بضروب من التخفيف، والواو والياء حرفا لين، تثقل عليهما الحركات، فيبدلان ويغيران إلى ما هو أيسر،

=المصطلحات التالية في معجم علم اللغة النظري د/ محمد علي الخولي: allomorph - morph - morpheme - morphemies - morphology
وظ: meta language - meta linquistics

ويثقل الساكن الصحيح بعد حرف المد، فيحذف المد، ويصعب نطق الواو ساكنة مفردة بعد كسرة، والياء كذلك بعد ضمة، ولا تقع الواو مضمومة في آخر كلمة عربية.

والضمة أثقل من الكسرة، والفتحة أخف، والسكون أخف من الحركات، وتتابع الحركات مستثقل في الكلمة الرباعية وما زاد عليها، وفيما هو كالكلمة الواحدة.

ومعظم ما أهمل من ألفاظ في كلام العرب مستثقل؛ لاتحاد المخارج أو تقاربها، فلا نجد كلمة مكونة من: ق.ك.ج - ز.س.ص - ث ذ ظ، على أي ترتيب كانت، ولا من حرفين منها، ولا كلمة ثلاثية من: ل ر ن. وهكذا.

وتنافر الحروف والتعقيد اللفظي مما يخل بالفصاحة في البلاغة، ومرجعهما الثقل، والإبدال والإعلال والإدغام عدول من الثقل إلى الخفة.

وقد ذهب بعض المعاصرين إلى أن الثقل والخفة من المعايير الذاتية، يخضعان لذوق الناطق تبعاً لإلفه وعادته، وهذا يختلف من شخص لآخر، فما يعتاده واحد يسهل عليه، وما لا يعتاده يشق عليه ويصعب، وقد يكون غيره على النقيض منه[1]، ورأوا فيما بناه علماء العربية على هذين بعداً عن الموضوعية اللازمة في الدراسة العلمية.

والحق أن علماء العربية لم يعوِّلوا في ذلك على أذواقهم الشخصية، وإلا لتفرقوا طرائق قددا، واختلفت أحكامهم كل حسب ذوقه

(١) ظ: اللغة بين المعيارية والوصفية، د/ تمام حسان: ٤٥ - ٤٧، ط: القاهرة ١٩٥٨ م.

الخاص، وإنما توصلوا إلى مفهومهم عن الثقل والخفة من النظر في العربية، وطول تأملهم فيها، واعتبارهم ما يقل فيها وما يكثر، وإدارته على وجوهه المحتملة، ووضعهم أنفسهم مواضعهم، وقد رأوهم إذا وقعت إليهم الكلمة من غيرهم وفي حروفها أو بنائها ما يثقل عليهم يستبدلون به ما هو أخف وأيسر، وربطوا بين الشيوع والخفة، والندرة والثقل، وتحققوا من أنهم يكثر في كلامهم ما يسهل عليهم ويستخفونه، ويقل فيه ما يشق عليهم ويستثقلونه.

ولا بأس من أن يكون ذلك جارياً على عاداتهم وطبائعهم، وأن لها أثراً في ذلك، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الأمم والجماعات، فالحرف الذي بين الكاف والجيم في الفارسية، أو الذي بين الباء والفاء سهل على الفرس صعب على العرب[1]، والعين والحاء يشقان على الأوروبي وإن طالت ممارسته للعربية، وما أيسرهما على العربي، بل إن قبائل العرب واختلاف لغاتها كان كذلك، يشق على بعضهم ما يسهل على غيرهم، وفي نزول القرآن على سبعة أحرف، ومراجعة النبي ﷺ لجبريل عليه السلام ما يقطع بذلك.

ولكن علماء العربية في ذلك لم يصدروا عن أذواقهم هم، وما يستحسنون وما يستهجنون، وإنما كشفوا عن ذوق العرب وفطرتهم وسليقتهم.

---

(١) ظ: الكتاب ٤ / ٣٠٢ - ٣٠٧: باب ما أعرب من الأعجمية، باب اطراد الإبدال في الفارسية.

مظاهر تخفيف البنية وآثارها:

ما ذهب إليه المتقدمون من علماء العربية في الثقل والخفة يقرره ما ذهب إليه لغويون معاصرون، وكأن الأمر قانون عام، أو سنة سارت عليها اللغات في حياتها في الأعم الأغلب، إن لم يكن مطرداً دائماً[١].

وفي كتاب العين للخليل بن أحمد (١٠٠ - ١٧٠ هـ، ٧١٨ - ٧٨٦ م) ما يكفي ويغني في الوقوف على ألوان التخفيف في الكلمة المفردة، ويعنينا هنا ما يتصل من ذلك بالبنية، وأهم ما نجد من ذلك وفي مقدمته:

١ - الميل إلى الأبنية الثلاثية:

قسم علماء العربية الأبنية - تبعاً للمفردات التي جاءت عليها في اللغة إلى: مجردة، وهي الأصل، ومزيدة، وهي الفرع، والمجرد إلى ثلاثي ورباعي - ويكونان في الأسماء والأفعال – وخماسي، ولا يكون إلا في الأسماء، ويزاد على كل من هذه، ولا يتجاوز الفعل بالزيادة ستة أحرف، أي أنه يزاد على الثلاثي منه حرف واثنان وثلاثة، وعلى الرباعي حرف واثنان.

ولا يتجاوز الاسم سبعة أحرف، إلا أن تكون علامة تأنيث في كلمات نادرة معدودة، فيزاد على الثلاثي حرف واثنان وثلاثة وأربعة، وعلى الرباعي حرف واثنان وثلاثة وعلى الخماسي حرف واثنان.

(١) ظ في ذلك مثلاً: الأصوات اللغوية د/ إبراهيم أنيس: " نظرية السهولة ". التطور اللغوي د/ عبد الرحمن أيوب: " النزوع نحو السهولة وتوفير الجهد ". التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه- د/ رمضان عبد التواب: " قانون السهولة والتيسير ".

ويضاف المزيد إلى مجرده، فيقال: مزيد الثلاثي، ومزيد الرباعي، ومزيد الخماسي، وقد جاءت كلمات على ستة أحرف أصول دون زيادة، وهي في أصلها حكاية صوت مركب من كلمتين مزجتا حتى صارتا في الاستعمال كلمة واحدة، مثل: حَبَطِقْطِقْ لصوت وقع حوافر الخيل، وخازِ بازِ، لصوت الذباب في الروض، ثم سمي به الذباب، وجَلَنْ بَلَقْ، لصوت باب ضخم عند فتحه وإغلاقه، ولم يعدوا ذلك في الأبنية.

ورأوا أن أقل ما يكون عليه الاسم المتمكن والفعل المتصرف ثلاثة أحرف وذلك - حسب تفسيرهم - لأنه يحتاج إلى حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة وحاجزاً بينهما، فإذا جاء على أقل من ذلك كان فيه حرف محذوف، وتلمسوه في الأصل الاشتقاقي، وتصرفات الكلمة.

أما الحروف وما شابهها من الأسماء فلا يبحثون عن أصولها ولا عن أبنيتها؛ لأنها لم يعرف لها أصل تشتق منه.

ورأوا أن الثلاثي أعدل الأبنية وأخفها وأعذبها ؛ ومن ثم كثر في كلام العرب مجرداً ومزيداً، أبنية وكلمات.

والصور الممكنة في بناء الثلاثي اثنتا عشرة، فالفاء تكون مفتوحة ومكسورة ومضمومة، ومع كل من هذه تكون العين مفتوحة ومكسورة ومضمومة وساكنة، ولا تدخل حركة اللام في البنية ؛ لأنها موضع الإعراب والبناء وعلامتهما، وقد بنت العرب الأسماء الثلاثية على عشر من هذه هي: ١ - فَعَل، ٢ - فَعِل، ٣ - فَعُل،

٤ - فَعْـل، ٥ - فِعَـل، ٦ - فِعِـل، ٧ - فِعْـل، ٨ - فُعَـل، ٩ - فُعُل، ١٠ – فُعْل.

أمـا الـصورتان الباقيتـان، ١١ - فِعُـل، ١٢ - فُعِل فلـم تعـدا في أبنية الاسم الثلاثي، أما فِعُل فلم يأت عليها إلا كلمة واحدة، وهـي "الحِبُـك" في قـراءة أبـي الـسمال العـدوي: " والـسماء ذات الحِبُـكِ " [الذاريات: ٧]. وأما " فُعِل " فأخلصت للفعل المبني للمجهول، فهـي تـدل على أن الفاعل غير مذكور، والفعل مسند لما ينوب عنه، ولم يأت عليها مـن الأسمـاء إلا ثـلاث كلمـات: دئـل، وعـل، رئـم، وقـد اختلفـت كلمة العلماء في شأن هذه الأربع.

وأما الفعل الثلاثي فجاء على ثلاثة أبنية: فَعَل، فَعِل، فَعُل ثـم البنـاء الفرعي المحول فُعِل.

وكما نـرى - إلى هـذا الحـد - فالفعل أقل حروفاً من الاسم، وأقـل أبنيـة؛ إذ لا يزيـد الفعـل علـى سـتة أحـرف، ولا يكـون خماسـياً مجـرداً، وجـاء الثلاثـي منـه علـى ثلاثـة أبنيـة أو أربعـة، والاسـم يكـون بالزيـادة علـى سبعة أو ثمانيـة، ويـأتي المجـرد منـه علـى خمسة أحـرف، وأبنية الثلاثي منه عشرة أو تزيد.

ورأى المتقدمون أن الأسماء أخف من الأفعال؛ لأنها تـدل علـى معنـى واحد، ومن ثم كثرت أبنيتها، واحتملت طول الكلمة، وأن الأفعال أثقل ؛ لأنهـا تـدل علـى معنـيين: الحـدث والـزمن، وإذا أخـذنا بـرأي ابـن جني فقد اجتمعت فيها الـدلالات الـثلاث: اللفظيـة والـصناعية والمعنويـة. ولـذا ثقـل فيهـا الخماسـي المجـرد، ولم يجمعـوا إلى ثقلـها أن تكثـر حروفها كالأسماء.

أما الصور الافتراضية من أبنية الرباعي فهي ٤٨ بناء، الممكن منها ٤٥، ذلك أن الحرف الثاني - العين - يكون مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً وساكناً، ومع كل من هذه الأربعة يكون الحرف الثالث - اللام الأولى - كذلك، فهذه ستة عشر، ومع كل منها يكون الحرف الأول - الفاء - مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً، فهذه ثمانية وأربعون بناء، لا يمكن منها ثلاثة: سكون العين واللام مع فتح الفاء وكسرها وضمها ؛ إذ لا يلتقي ساكنان. فيبقى الممكن ٤٥ بناء، لم تبن العرب الاسم المجرد إلا على خمسة منها وهي: ١ - فَعْلَل ٢ - فِعْلِل ٣ - فُعْلُل ٤ - فِعْلَل ٥ - فِعَلْل (فِعَلّ)، وزاد الأخفش سادساً: فُعْلَل.

وتركوا أكثر هذه الصور الممكنة أربعين أو تسعاً وثلاثين.

ونرى كيف اشتمل كل بناء من هذه على حرف ساكن: العين في أربعة أو خمسة، واللام في بنية واحدة.

فإذا جاءت كلمة رباعية لا ساكن فيها مثل: جَنَدل - فَعَلِل - وعُلَبِط - فُعَلِل - رأوهما مقصورتين من فَعَالِل وفُعَالِل - بحذف الألف تخفيفاً، وحذف حرف المد والاكتفاء عنه بالحركة قبله سماه ابن فارس " القبض "، ويقابله " البسط "، وسماهما ابن جني: إنابة الحركة عن الحرف، والحرف عن الحركة[1].

(١) ظ: الصاحبي لابن فارس، والخصائص لابن جني.

فلزوم السكون في بنية الرباعي المجرد - وكذلك الخماسي - يخفف من ثقلها لكثرة أحرفها.

وهذا مظهر من مظاهر التخفيف في بنية الرباعي، يضاف إلى قلة أبنيته، وعدم الاعتداد بـ فُعَلِل وفَعَلِل في أبنية الرباعي هو ما سار عليه الصرفيون، وقد مر بك في الجدول (٢)أنه جاء على (فُعَلِل)٥٨ كلمة، ومن ثم فهو أولى بأن يعد في أبنية الأسماء من (فِعِل)الذي جاء عليه في أقصى تقدير ٢٥ كلمة، ولم يكن الصرفيون قد استعرضوا مادة العربية كاملة، وحصروا ما جاء على كل بناء، فجاءت في اللغة أبنية كثيرة مما أهمله الصرفيون في عد أبنية الأسماء والأفعال.

أما في الأفعال فللرباعي المجرد بناء واحد هو (فَعْلَل)، والمبني للمجهول منه (فُعْلِل)وهذا أيضاً جار على افتراضهم ثقل الفعل وخفة الاسم، ومنقاد عليه، ومستقيم معه.

أما الأبنية الافتراضية من الأصل الخماسي فهي ١٩٢ بناء، الممكن منها ١٧١ والباقي (٢١)لا يمكن، إذ يلتقي في كل منها ساكنان.

وذلك أن الحرف الرابع يكون مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً وساكناً، وهذه أربعة، ومع كل منها يكون الثالث كذلك، فهذه ست عشرة صورة، ومع كل منها يكون الثاني كذلك، فهذه أربع وستون، ومع كل منها يكون الأول مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً، فهذه ١٩٢.

يمتنع منها ٢١ بيانها: إسكان العين واللام الأولى مع فتح اللام الثانية وكسرها وضمها، فهذه ثلاث، ومع كل منها تكون الفاء

مفتوحة ومكسورة ومضمومة، فهذه تسع، ومثلها مع إسكان اللام الأولى والثانية، والفاء بالفتح والكسر والضم، فهذه ثماني عشرة، وإسكان العين واللام الأولى والثانية مع فتح الفاء وكسرها وضمها ثلاث، وهذه الإحدى والعشرون الممتنعة[1].

ومع هذا الثراء في الصور الممكنة لم تبن العرب الأسماء الخماسية إلا على أربعة أبنية، وزاد ابن السراج خامساً، وهي:

١ - فَعَلْلَل نحو: سفرجل ٢ - فَعْلَلِل نحو: جحمرش ٣ - فِعْلْل (فِعْلَلّ)مثل: قرطعب ٥ - فُعْلَلِل نحو: هندلع.

ولم يأت فعل مجرد على خمسة أصول، ويصح في هذا أيضاً أن الفعل أثقل.

ونتبين بيسر أن الثلاثي أكثر أبنية = ١٠، مع قلة الوجوه الممكنة فيه = ١٢ وأن الرباعي يليه في الكثرة مع اتساع الهوة: ٥ / ٦ من ٤٥.

أما الخماسي فلا يوازن بهما: ٤ / ٥ من ١٧١.

وهذا يوضح منهج العربية الذي سارت عليه في بناء الألفاظ، إيثار ما تقل حروفه والإكثار منه، والعدول عما كثرت حروفه والإقلال منه، ولولا أن المعاجم والنصوص القديمة احتفظت بالخماسيات ما بقيت، وكذلك معظم الرباعيات من الأسماء، والجدول الآتي يلخص ما سبق.

---

(١) ظ: شرح الشافية - للرضي: ١ / ٤٧.

عدد الحروف الأصول	أبنية افتراضية	أبنية ممكنة	أبنية مستعملة	نسبة المستعمل للممكن	النسبة إلى مجموع المستعمل
٣	١٢	١٢	١٠	٪ ٨٣,٣٣	٤٧,٦٢
٤	٤٨	٤٥	٥ / ٦	٪ ١٣,٣٣	٢٨,٥٧
٥	١٩٢	١٧١	٤ / ٥	٪ ٢,٩٢	٢٣,٨١
المجموع	٢٥٢	٢٢٨	١٩ / ٢١		

وإذا أعدت النظر في الجدول (١)رأيت أن أبنية الثلاثي فيه (٨٢)بناء، وأما أبنية الرباعي فهي (١٥)بناء، ولا شيء من الخماسي، في المجرد والمزيد.

وفي الجدول (٢) أبنية الثلاثي (٥٤)، وأبنية الرباعي (١٦)، والخماسي (٣) من المجرد والمزيد.

وكل هذا يؤكد الأساس اللغوي الذي اكتشفه علماء العربية، وبنوا عليه في معيار الثقل والخفة، وما كان لهم إلا أن أبانوا عن السليقة اللغوية للعربي والعربية، كما يقرر أن من مظاهر تخفيف البنية العدول عن الأبنية الطويلة إلى القصيرة، وعن الأكثر حروفاً إلى الأقل، في المجرد والمزيد على حد سواء.

أما أثر هذا الميل والنزوع والمظهر فهو هذه العذوبة والخفة والسهولة التي بلغتها الفصحى في رحلتها ومرحلتها التي وصلت إليها، على الوجه الذي عرفناه في عصور الاحتجاج، والتي تتمثل بأجلى مظاهرها وأرقاها في لغة القرآن الكريم، فهجرت الأبنية الطويلة من المجرد والمزيد، أو ندرت أو قلت، خاصة الخماسي مجرداً ومزيداً، يليه

الرباعي مجرده ومزيده، وجاءت جمهرة كلامها على الثلاثي مجرده ومزيده.

ومعظم ما بقي من مجرد الخماسي ومزيده - على قلته - لا يكاد يستعمل ولا يتداول في العربية الحية الجارية على عذبات الألسنة في الخطاب، أو أسلات الأقلام في الكتابة، اللهم إلا ما ورد في القرآن الكريم، نحو: + القناطير " [آل عمران / ١٤] + قواريرا " [الدهر / ١٥، ١٦] + العنكبوت " [العنكبوت / ٤١] + قمطريرا " + زمهريرا " + زنجبيلا " + سلسبيلا " [الدهر / ١٠، ١٣، ١٧، ١٨].

ويمكن إلى هذا أن تتبين ما فيها من أسباب السهولة والعذوبة، ففي قناطير وقوارير حرفا مد، إلى النون والراء في الأولى، والنون حرف غنة عذب يترنم به، والراء حرف مكرر يسرع به اللسان ويسهل في النطق، وتكرير الراء في قوارير، مع الواو التي هي حرف لين قريب من الحركات، وفي " العنكبوت " النون وواو المد، إلى هذا التباعد في مخارج الحروف المتجاورة، فيخف على اللسان العمل والانتقال من حرف إلى حرف، العين من وسط الحلق، والنون من طرف اللسان، والكاف من أقصى الحنك والباء من الشفتين، ثم واو المد، والتاء من طرف اللسان.

وفي قمطرير الميم الشفوية المغنة، وتكرير الراء وهي حرف مكرر، وكذلك زمهرير، وفي زنجبيل النون والياء واللام، والباء من الشفة ينطقها الطفل غرزيا، واللام حرف متوسط قد يلثغ به في الراء،

مما يدل على خفته وسهولته، وفي سلسبيل تكرير السين واللام، مع خفتهما وسهولة النطق بهما.

ومن خفى الصنع ودقيق البيان أن ترد هذه الأربع - قمطرير، زمهرير، زنجبيل، سلسبيل - في سورة واحدة، على هذا الترتيب، فهل تحكى في اللغة وتنقلها في درجات السهولة والخفة ومراحل العذوبة والرقة ما يحكيه أول السورة من مراحل خلق الإنسان في الخلقة والطبيعة ؛ لم يكن شيئاً مذكوراً، ثم كان نطفة أمشاجاً... سميعاً بصيراً، ... ويمكن لأصحاب الأذواق، والمشاعر المرهفة أن يكشفوا عما في هذه وأمثالها من إعجاز بياني.

وليس يشابه ما في القرآن الكريم من ذلك أو يدانيه كلمات تحتفظ بها بطون المعاجم مثل: ضَبَغْطَر، وعَضْرَفُوط، وخُزْرانِق، وصِلِّخْم، وسَقَعْطَرى، ودَهْدَمُوز وعَلْطَبِيس، وغَلْفَقِيق...

هذا شيء عرض. ثم لنعد إلى الأبنية، فإذا أعدت النظر في الجدول (١)، و(٢) وهما يجملان جل مادة العربية أبنية وكلمات، يتضح لك بجلاء ما أشرنا إليه آنفاً من ميل العربية إلى الأبنية الثلاثية، وظ:

الجدول: ٥

	المجموع	الثلاثي	النسبة	الرباعي	النسبة	الخماسي	النسبة
			ج: ١				
الأبنية	٩٧	٨٢	٪ ٨٤,٥٤	١٥	٪ ١٥,٤٦	..	..
الكلمات	٧٠٧١٩	٦٦٠١٤	٪ ٩٣,٣٥	٤٧٠٥	٪ ٦,٦٥	..	..
			ج: ٢				
الأبنية	٧٣	٥٤	٪ ٧٣,٩	١٦	٪ ٢١,٩	٣	٪ ٤,٢
الكلمات	٤١٥٦	٣٠٤٥	٪ ٧٣,٢٦	٩٣٤	٪ ٢٢,٤٧	١٧٧	٪ ٤,٢٦
			ج: ١، ٢				
الأبنية	١٧٠	١٣٦	٪ ٨٠	٣١	٪ ١٨,٢	٣	٪ ١,٨
الكلمات	٧٤٨٧٥	٦٩٠٥٩	٪ ٩٢,٢٣	٥٦٣٩	٪ ٧,٥٣	١٧٧	٪ ٠,٢٤

٢ - التخفيف في مكونات البنية:

نظر فيما سلف إلى المجرد ومزيده الثلاثي والرباعي والخماسي، ورأينا كيف كثر الثلاثي، وقل الرباعي، وندر الخماسي، وفي إطار البنية نرى مظهراً آخر من مظاهر التخفيف، فعند الحاجة إلى تكثير حروف الكلمة؛ لتوليد ألفاظ جديدة، تعبر عما تولد من معان سابقة، لجأ العربي غالباً إلى حروف المد، وهي في حقيقتها إطالة للحركات، فحرف المد بالنسبة للحركة تابع لها، ومتنشئ منها، وهي أوله - على حد عبارة ابن جني[(١)] - والحركات بالنسبة لحروف المد أبعاضها[(٢)] وصورها الصغيرة، والحركات أسهل العناصر الصوتية في النطق، وأخفها على اللسان، وأقلها حاجة إلى الجهد الذي تقوم به

(١) ظ: سر صناعة الإعراب: ١ / ٢٣، ١٧.

(٢) ظ: سر صناعة الإعراب: ١ / ٢٣، ١٧.

أعضاء النطق، وهي قريبة من التنفس الذي يتم غرزيا دون تدخل من الإنسان أو سيطرة عليه في العادة، وإلا لشق عليه أو أتلف حياته.

فحين توالد معنى سابق وتفرع وتنوع حسب ما ظهر لعقل العربي وأدركه، قابل ذلك بأن ولد من اللفظ الأول مواليد جديدة، ترتبط بأصلها وتدل عليه، كما ترتبط المعاني الناشئة بأصلها الأول الذي تفرعت عنه، وكأن العربية تجري في تولد المعاني والألفاظ وتكاثرها على سنة كونية في عالم الطبيعة والأحياء، في توالدها وتكاثرها، وارتباط الفرع بالأصل من ناحية، وانفصاله عنه وامتيازه منه من ناحية أخرى.

يلي حروف المد في ذلك حرفا اللين - وَ / يْ. وسائر أحرف الزيادة: ء / ت / س / ل / م / ن / هـ، ويمكن أن نبحث في مواضع زيادة كل من هذه في البنية، ثم في الكلمات التي جاءت عليها؛ لننظر العلاقة بين ذلك وبين حظها من الخفة والثقل، وقد يؤدي بنا البحث والتتبع التاريخي إلى أن الأحرف الصحيحة التي تزاد في أوائل الكلمات بقايا كلمات جردت من معانيها الأولى، وجمدت في حقب سحيقة من حياة العربية، وألحقت بالكلمة على أنها جزء غير منفصل عنها[1].

وفي هذا الإطار سنرى أن العربي أيضاً مال إلى الأقل حروفاً، ثم إلى ما يليه، فما يليه...، وإذا وازنا بين الصور الافتراضية، والصور

(١) انظر مثلاً: سوف يفعل، سو يفعَل، سيفعَل، ب / ف / ك / ل - حروف المعاني: أ. ت. ن. ي أحرف المضارعة، والأحرف الثنائية وما فوقها.

الممكنة، والصور المستعملة، ونسبة الأخيرة إلى ما قبلها، تقرر لدينا اطراد ذلك في المجرد والمزيد.

فصور الثلاثي المجرد استغلت كلها فلم يبق فيها قدرة للتعبير عن المعاني المتولدة إلا أن يضاف إليها حرف أو اثنان أو أكثر.

وصور الرباعي المجرد رأينا أن ما استغل منها أقل كثيراً من الممكن: ٥ أو ٦ إلى: ٤٥، ولم يستغل كل ما أمكن كما فعل في الثلاثي.

وصور الخماسي المجرد الممكنة أضْعاف الرباعي، وكان ما استغله العربي منها أقل من الرباعي: ٤ أو ٥ إلى: ١٧١، فنسبة ما استخدمه من الرباعي المجرد إلى الممكن منه أعلى من نسبة ذلك في الخماسي - الرباعي: ١٣٫٣٣ ٪، والخماسي: ٢٫٩٢ ٪، وعلى هذا جرى في المزيد، فمزيد الثلاثي أكثر من مزيد الرباعي، وهكذا مزيد الرباعي أكثر من مزيد الخماسي، والصور الممكنة من المزيد بحرف نسبة ما استعمل منها أكثر من نسبة ما استعمل من المزيد بحرفين، وهكذا نسبة ما استعمل من المزيد بحرفين إلى نسبة المستعمل من المزيد بثلاثة، فما نلحظه هنا أنه كلما كان عدد أحرف البنية بالزيادة أقل، كان استعماله له أكثر من استغلاله لما كثرت حروفه، وطالت بها الكلمة حسب ما يمكن من هذه المزيدات تبعاً لحروف الزيادة، وما يمكن أن يحتله كل منها من مواقع في الكلمة، وما يمكن أن يصاحبها من الحركات والسكون.

فالمزيد بحرف مثلاً يمكن أن يكون الزائد هو الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع، فلو زدنا الميم مثلاً من حروف الزيادة على الثلاثي أمكننا أن نصوغ منه: مفعل، فمعل، فعمل، فعلم، وكل من هذه تتغير حركته، فتتغير بنيته، وتتنوع تبعاً لذلك، فتنشأ الصور الخمس والأربعون التي رأيناها في الرباعي المجرد، وكذلك إذا زدنا سائر أحرف الزيادة، وينتج عن هذا ما يزيد على ٤٠٠ بنية على أقل التقديرات.

فإذا زدنا حرفين تضاعفت الأبنية المحتملة، إذ الحرفان يمكن أن يحتلا المواقع التالية: ١، ٢ / ١، ٣ / ١، ٤ / ١، ٥ - ٢، ٣ / ٢، ٤ / ٢، ٥ - ٣، ٤ / ٣، ٥ - ٤، ٥ فهذه عشرة احتمالات ممكنة، وإذا كانت زيادة حرف أنتجت ما يزيد على أربعمائة احتمال للبناء عليها، فإن زيادة حرفين تنتج ما يزيد على أربعة آلاف، وهكذا يتضاعف الأمر إذا زدنا ثلاثة أحرف، إذ يمكن أن تكون هكذا:

١، ٢، ٣ / ١، ٢، ٤ / ١، ٢، ٥ / ١، ٢، ٦ - ١، ٣، ٤ / ١، ٣، ٥ / ١، ٣، ٦ - ١، ٤، ٥ / ١، ٤، ٦ - ١، ٥، ٦.

٢، ٣، ٤ / ٢، ٣، ٥ / ٢، ٣، ٦ - ٢، ٤، ٥ / ٢، ٤، ٦ / ٢، ٥، ٦ - ٣، ٤، ٥ / ٣، ٤، ٦ / ٣، ٥، ٦ - ٤، ٥، ٦.

فهذه عشرون احتمالاً، فانظر ماذا تبلغ الأبنية بها؟! ثم ماذا لو زاد العربي أربعة أحرف؟!

هذا عن الاحتمالات الممكنة نظرياً، وكان من الممكن أن تبنى عليها صيغ العربية، وتصاغ عليها كلماتها، وتسبك مفرداتها، فماذا كان في العربية من ذلك؟.

إذا أعدنا النظر من هذا الجانب في الجدول (١)تبين لنا ما يلي:

فيه من الثلاثي مجرداً ومزيداً اثنان وثمانون بناء ؛ ومن الرباعي المجرد ومزيده خمسة عشر بناء، ومن الثلاثي المجرد ١٢ بناء بنسبة ١٠٠ ٪، ومن المزيد بحرف ٣٣ بناء بنسبة ٨،٢٥ ٪ على حساب أنه يمكن أن يتولد منه ٤٠٠ بناء على الأقل، كما سبق بيانه، ومن المزيد بحرفين ٣٢ بناء، ومن المزيد بثلاثة ٥ أبنية، فانسب هذه إلى ما يمكن أن يتولد عنها، وتأمل.

أما الرباعي فمن المجرد ٤ أبنية، ومن المزيد بحرف ثمانية، ومن المزيد بحرفين ثلاثة أبنية، وبيان ذلك في:

الجدول: ٦

النمط	هيكل البناء		ع الأبنية	ع الكلمات	المتوسط
١	ثلاثي مجرد		١٢	١٩٦٠٨	١٦٤٣
٢/أ	ثلاثي + ة		٧	٥١٧٥	٧٣٩.٢٨
/ب	ثلاثي + م		١١	٩٩٤١	٩٠٣.٧٣
/جـ	ثلاثي + غ		١٥	١٢٧٣٨	٨٤٩.٢
٣/أ	ثلاثي + م + ة		٦	٣٣٥٩	٥٥٩.٨٣
/ب	ثلاثي + غ + ة		٤	١١٨١	٢٩٥.٢٥
/جـ	ثلاثي + م + م		٢	٢٧٥	١٣٧.٥
/د	ثلاثي + م + غ		١٧	٨٠٤٣	٤٧٣ ١٢
/هـ	ثلاثي + غ + غ		٣	٤٢٠١	١٤٠٠ ٣٣
٤/أ	ثلاثي + م + غ + ة		٢	٤١٩	٢٠٩.٥
/ب	ثلاثي + م + م + غ		٢	٣١٠	١٥٥
/جـ	ثلاثي + غ + غ + غ		١	٧٦٤	٧٦٤
٤	المجموع	١٢	٨٢	٦٦٠١٤	٨٠٥.٠٤٨

النمط	هيكل البناء		ع الأبنية	ع الكلمات	المتوسط
١	رباعي مجرد		٤[1]	٢٢١٥	٥٥٣.٧٠
٢/	رباعي + ة		٢	٣٧٧	١٨٨.٥
/	رباعي + م		٦	١٥٣٤	٢٥٥.٦٦
٣/	رباعي + م + م		١	٢٥٦	٢٥٦
/ب	رباعي + غ + غ		٢	٣٢٣	١٦١.٥
٣	المجموع	٥	١٥	٤٧٠٥	٣١٣.٦٦

وكما نرى على وجه الإجمال فإن عدد الكلمات في مجرد الثلاثي حسب المتوسط لكل بنية أكثر منها في مزيده، بحرف كان، أو حرفين، أو ثلاثة، وكذلك متوسط الكلمات في مجرد الرباعي بالنسبة لمزيده.

ثم نرى أن المتوسط العام في الرباعي: ٣١٣.٦٦ أقل من المتوسط العام في الثلاثي: ٨٠٥.٠٤٨، وهذا يعني أن العربي لم يتوسع كثيراً في البناء على الرباعي كما فعل في الثلاثي، وهذا يؤُولُ كذلك إلى الثقل والخفة، وظ:

(◆) للاختصار فقط استخدمت الرموز: ة = تاء التأنيث في الأسماء. م = حرف المد ألفاً، أو: واواً، أو: ياء. غ = غير المد، ويشمل الصحيح واللين، أي: وْ، يْ.

(١) هي: فَعْلَلَ، فَعْلَلٌ، فُعْلُلٌ، فِعْلِلٌ والأولان واحد، أولهما في الأفعال وثانيهما في الأسماء.

الجدول: ٧

النمط ←	ثلاثي مجرد	ثلاثي + ١	ثلاثي + ٢	ثلاثي + ٣	رباعي مجرد	رباعي + ١	رباعي + ٢
عدد الكلمات	١٩٦٠٨	٢٧٨٥٤	١٧٠٥٩	١٤٩٣	٢٢١٥	١٩١١	٥٧٩
عدد الأبنية	١٢	٣٣	٣٢	٣	٤	٨	٣
المتوسط	١٦٤٣	٨٤٤,١	٥٣٣,١	٤٧٧,٦٦	٥٥٣,٧٥	٢٨٣,٨٨	١٩٣

وهكذا نرى المجرد في كل أكثر من مزيده صنفاً صنفاً، وأن الأقل حروفاً أكثر مما زاد عدد حروفه.

فالثلاثي المجرد أكثر من المزيد بحرف، وهذا أكثر من المزيد بحرفين، وهذا أكثر من المزيد بثلاثة، مع أن احتمالات التشكل كانت تقضي بعكس هذا.

وإذا نظرنا في الجدول (٦)يمكن أن نتبين ما يلي:

أن ترتيب الثلاثي مجرداً ومزيداً في الاستعمال كثرة وقلة تبعاً لهيكل البناء ومتوسط الكلمات لكل بنية على النحو الآتي من الأكثر إلى ما دونه:

١ - المجرد ٢ - المزيد بحرفين غير مد ٣ - المزيد بحرف مد ٤ - المزيد بحرف غير مد ٥ - المزيد بثلاثة أحرف " است " ٦ - المزيد بتاء التأنيث ٧ - المزيد بمد وتاء تأنيث ٨ - المزيد بحرفين: مد وغير مد ٩ - المزيد بحرف غير مد وتاء تأنيث

١٠ - المزيد بمد، وغير مد، وتاء تأنيث ١١ - المزيد بحرفي مد، وحرف غير مد ١٢ - المزيد بحرفي مد.

وهي بحسب عدد الحروف:

١ : ٣ ٢ : ٥ ٣ : ٤ ٤ : ٤ ٥ : ٦ ٦ : ٤ ٧ : ٥

٨ : ٥ ٩ : ٥ ١٠ : ٦ ١١ : ٦ ١٢ : ٥

وأما الرباعي فترتيبه: ١ - المجرد ٢ - المزيد بحرفي مد = (٦) ٣ - المزيد بحرف مد: (٥)، ويكاد يساوي سابقه ٤ - المزيد بتاء التأنيث = (٤) ٥ - المزيد بحرفين غير مد " صحيحين " = (٦)

ويمكن للناظر في هذا أن يكتشف أغوارا من فقه العربية في بناء مفرداتها، وهياكلها التي شكلت إطارها وهيئتها، ولماذا كثر ما كثر، وقل ما قل، وترك ما ترك، وجدوى ذلك تعود على الباحث في تاريخ العربية من داخلها لا من خارجها.

أما وقد شرع لك منهج البحث، ومهدت لك وجهة النظر، وحددت زاويته، فيمكنك الاستقلال باستقراء بيانات الجدول (٢)، واستنباط دلالاته على تخفيف البنية على نحو ما في الجدولين: (٦)و(٧).

وهذا الجدول تقع الكلمات فيه بين حدين: أقل من مائة كلمة، و: ٣١ كلمة، أما الجدول الأول فتقع الكلمات فيه بين: ٤٧٣٩ و: ١٠٣.

الجدول: ٨

النمط	هيكل البناء	ع الأبنية	ع الكلمات	المتوسط	النمط	هيكل البناء	ع الأبنية	ع الكلمات	المتوسط
١	ثلاثي مجرد	١	٥٠	٥٠	١	رباعي مجرد	٣	١٣٢	٤٤
٢/أ	ثلاثي + م	٤	٢٠٦	٥١٫٥	٢/أ	رباعي + ة	١	٩٧	٩٧
/ب	ثلاثي + غ	٧	٣٨٧	٥٥٫٢٨	/ب	رباعي + م	١	٣٦	٣٦
٣/أ	ثلاثي + م + ة	١	٩٦	٩٦	/جـ	رباعي + غ	٢	١٥٨	٧٩
/ب	ثلاثي + غ + ة	٦	٣٦٨	٦٤٫٣٣	٣/أ	رباعي + م + ة	٦	٣٥٨	٥٩٫٦٦
/جـ	ثلاثي + م + م	٢	١٢٠	٦٠	/ب	رباعي + م + غ	٢	٦٨	٣٤
/د	ثلاثي + غ + م(١)	١٤	٧٠٧	٥٠٫٥	/جـ	رباعي + غ + غ	١	٨٥	٨٥
/هـ	ثلاثي + غ + غ	٢	١٢٩	٦٤٫٥	٣	المجموع ٧	١٦	٩٣٤	٥٨٫٣٧
٤/أ	ثلاثي + م + م + ة	١	٥٠	٥٠	١	خماسي مجرد	٢	١١٧	٥٨٫٥
/ب	ثلاثي + م + غ + ة	٤	٢٧٥	٦٨٫٧٥	٢	خماسي + م	١	٦٠	٦٠
/جـ	ثلاثي + م + م +غ	٥	٢٤١	٤٨٫٢	٢	المجموع ٢	٣	١٧٧	٥٩
/د	ثلاثي + م + غ +غ	٥	٣٠٥	٦١					
/هـ	ثلاثي + غ + غ + غ	٢	١١١	٥٥٫٥					
٤	المجموع ١٣	٥٤	٣٠٤٥	٥٦٫٣٩					

وبناء الثلاثي هنا " فَعُلٌ " الاسم، ومن ثم قلت الكلمات التي جاءت عليه، وهذا يقرر ما أصله المتقدمون من أن الضمة أثقل من الكسرة،

(١) لا يعني تقديم م على غ أو العكس أن المد مقدم على غيره في البنية أو غيره مقدم عليه، بل يعني أنهما اجتمعا زائدين على المجرد مطلقاً، متجاورين أو منفصلين، تقدم هذا أو ذاك، وكذلك في الجدول السابق (٦).

وأن الفتحة أخف منهما، فما جاء على "فَعِلٍ" في الأسماء: ١٠٢١ كلمة، وما جاء على "فَعَلٍ": ٢٥٤١ كلمة [ظ: ج / ١].

وترتيب ما تضمنه الجدول من الأكثر إلى الأقل حسب المتوسط هو:

أ - في الثلاثي:

١ - المزيد بمد، وتاء تأنيث. ٢ - المزيد بثلاثة: غير مد، ومد، وتاء تأنيث.

٣ - المزيد بحرفين غير مد. ٤ - المزيد بحرفين: غير مد، وتاء تأنيث.

و: ٣، ٤ متقاربان. ٥ - المزيد بثلاثة: مد، وحرفين غير مد.

٦ - المزيد بحرفي مد. ٧ - المزيد بثلاثة غير مد ٨ - المزيد بحرف غير مد.

و: ٧، ٨ متقاربان. ٩ - المزيد بحرف مد. ١٠ - المزيد بحرفين: مد، وغير مد.

١١ - الثلاثي المجرد. ١٢ - المزيد بحرفي مد وتاء تأنيث. و: ١١، ١٢ متساويان

١٣ - المزيد بحرفي مد، وحرف غير مد.

ورقم: ١ - ثلاثة أحرف و: ٨، ٩ أربعة، و: ١، ٣، ٤، ٦، ١٠ خمسة، و: ٢، ٥، ٧، ١٢، ١٣ ستة أحرف.

وينظر في علاقة ما كثر منها وما قل بالخفة والثقل إذا ثبتت واتضحت دون تكلف.

ب - في الرباعي:

جاء المجرد هنا على: " فُعَلِلٌ " (٥٨: كلمة)، و: " فُعْلَلٌ ": (٣٩)، و" فِعْلَلٌ" (٣٥)، ولذا جاء متوسط كلماته متأخراً في الترتيب عن المزيد، بخلاف جدول / ١، إذ كان الرباعي المجرد أكثر من مزيداته لأن الأبنية فيه هي: فَعْلَلَ، فَعْلَلٌ، فُعْلُلٌ، فِعْلِلٌ، وترى الفرق في الثقل والخفة بين ما في ج / ٢، وما في ج / ١، وترتيب ما يتصل بالرباعي:

١ - المزيد بتاء التأنيث. ٢ - المزيد بحرفين غير مد.

٣ - المزيد بحرف غير مد. ٤ - المزيد بمد وتاء تأنيث.

٥ - المجرد. ٦ - المزيد بمد. ٧ - المزيد بمد وغير مد.

ورقم: ٥ أربعة أحرف، و: ١، ٣، ٦ خمسة أحرف و: ٢، ٤، ٧ ستة أحرف، ولم يتجاوز الرباعي بالزيادة ستة أحرف في ج / ١، وج / ٢.

جـ - في الخماسي:

اشتمل هذا الجدول على ثلاثة أبنية للخماسي: بناءان للمجرد: فَعَلَّلٌ: ٨٠ كلمة = (فَعَلَّلٌ)، وفِعْلَلٌّ (فِعْلَلٌّ): ٣٧ كلمة، وبناء للمزيد بحرف: فَعْلَلِيل: ٦٠ كلمة، فوازن بين المستعمل والممكن من أشكال بنائه، وكل هذا يؤدي إلى أن الأبنية الأقل حروفاً أخف وأسهل وأعذب، والأكثر بخلاف ذلك حسب صور الكثرة وأشكالها. وظ:

الجدول: ٩

النمط ←	٣	٣ + ١	٣ + ٢	٣ + ٣	٤	٤ + ١	٤ + ٢	٥	٥ + ١
ع الكلمات	٥٠	٥٩٣	١٤٢٠	٩٨٢	١٣٢	٢٩١	٥١١	١١٧	٦٠
ع الأبنية	١	١١	٢٥	١٧	٣	٤	٩	٢	١
المتوسط	٥٠	٥٣٫٩١	٥٦٫٨	٥٧٫٧٦	٤٤	٧٢٫٧٥	٥٦٫٧٧	٥٨٫٥	٦٠

ولعله اتضح أن العربي حين أراد أن يزيد على العناصر الأصلية التي كانت تدل على المعنى الأول للتعبير عن تفرعات هذا المعنى وما تولد منه وتفرع، سار متدرجاً في الزيادة، حرفاً، ثم حرفين، ثم ثلاثة على الثلاثي، وحرفاً ثم اثنين على الرباعي، وحرفاً واحداً على الخماسي. ونلحظ الميل إلى الاقتصاد، الذي لا يخرج عنه إلا لحاجة وبقدرها، وغالباً ما يكون ذلك باستغلال العناصر السابقة في المجرد، وهي الحركات التي أطالها، فنشأت حروف المد، ثم تعددت الأبنية تبعاً لإطالة الحركة أو قصرها.

ومن آثار ذلك - إلى جانب السهولة والخفة والعذوبة - اتصال لحمة النسب بين الأصل المجرد والفرع المزيد، واستمرار الصلة بينهما لفظاً ومعنى، شاهداً على ذلك ودليلاً، وليس جزافاً أن يقال: إن العربية جرت في ذلك على سنة طبعية، فطر الله سبحانه عليها الأحياء، في التولد والتناسل والتكاثر، وكذلك العربية.

هذا ويمكن تنمية المعرفة في هذا الجانب وترسيخها باستعراض أحرف الزيادة في أبنية العربية، وتتبع مواضع كل حرف منها، ومقدار وروده في كل موضع منها، وفي جملة المواضع، والنظر في المناسبة بين كثرة ما كثر وقلة ما قل، وما يكون تبعاً لذلك من خفة أو ثقل،

ملاحظاً في ذلك مخرج الحرف وصفاته، وعمل أعضاء النطق فيه، وما يتطلبه من جهد.

٣ - الحذف:

الحذف مظهر من مظاهر الإيجاز في العربية، وهو دليل على حضور العقل، واعتماد المتكلم على ذكاء المخاطب وحسن إدراكه في فهم ما يريد المتكلم إبلاغه، وعلى تأكيد أهمية المعنى، وأنه المقصود الأسمى من الخطاب واللغة، فما يكفي فيه القليل يكون الزائد عليه فضولاً من القول ولغواً، ورأى ابن جني الحذف من شجاعة العربية(١).

والشأن ألا يقع حذف إلا وفي الكلام دليل على المحذوف، ويكون الحذف للجملة والكلمة والحرف - حرف المعنى وحرف المبنى - والحركة.

وحذف جزء الكلمة حرفاً أو حركة قد يكون حالاً من أحوالها، وعارضاً يعرض لها لعلة صرفية توجب الحذف أو تجيزه، أو تخفيفاً لا لعلة صرفية، وهذا الضرب من الحذف لا ينقض بناء الكلمة الذي قامت عليه، ولا يهدم مثالها الذي حذيت عليه، ولا يذهب هيئتها العقلية المجردة التي تَؤُولُ إليها، وإن ظهر أثره في الوزن، ففي نحو:

١ - وعد: يعد، عِدْ، عِدة، وباع: ولم يبع، بِعْ، بِعْتُ، ووعى: يعي، لم يَعِ، عه. ٢ - قال: لم يَقُلْ، قُلْ، قُلْت، دعا: لم يدعُ، ادْعُ.

---

(١) ظ: الخصائص: ٢ / ٣٦٠.

٣- سعى: لم يَسْعَ، اسْعَ. ٤ - خاف: لم يَخَفْ، خَفْ، خُفت. ٥ - ورِث: يَرِث، رِث، حذفت فاء الكلمة، أو عينها، أو لامها، أو فاؤها ولامها، ولكن أبنية هذه التي تضمها، وأمثلتها التي تعزى إليها هي هي.

١ - فَعَل يَفعِل. ٢ - فَعَل يَفْعُل. ٣ - فَعَل يَفْعَل. ٤ - فَعِل يَفْعَل.

٥ - فَعِل يَفْعِل.

وقد تتبع علم الصرف أحوال هذا الضرب من الحذف ومواضعه، وحدد شروطه، والحذف في نحو: أبٍ، أخٍ، حم، هن، يد، دم، غد، شفة، سنة، فئة، مائة، شاة، سه، اسم، ابن، يكشف عنه الاشتقاق والتصريف في التثنية والجمع والتصغير، ولا تخرج به هذه الكلمات عن أبنِيتها وإن وزنت حسب صورتها وحالها العارضة.

وكذلك ما جاء فيه الحذف وعدمه مثل: ظَلِلْت وظِلت، وأحسسْت وأحسْتُ، وهن يَقْرَرْن ويَقِرْن، وقِرْن، وأُناس وناس - على أنهما من أنس - واتَّقى يَتَّقِي وتَقَى يَتَقِي، واتَّجه يتجه وتَجَه يَتَجِهُ[1].

ولقلة هذا المحذوف منه في هذا الضرب من العربية لم يحظ بما حظي به الضرب السابق، واكتفى في دراسته بالإشارة إليه، والإحالة فيه على اللغة، دون إخضاعه لضوابط مطردة.

ونحو من هذا ترخيم المنادى، وغير المنادى، والقطعة في لغة طيء.

(١) ظ: الخصائص: ٢ / ٢٨٥ - ٣٠١، والأمالي الشجرية: المجالس: ٤٤ - ٥٧.

وهذه الصور ونحوها من الحذف - وكذلك ما يذكر بعد - إنما تعقب التخفيف والتيسير على الناطق، وإلغاء ما يؤدي إلى تكلف أو مشقة على أعضاء النطق، وإزالة ما يكون من تنافر أو ثقل، والذي يهمنا من الحذف ما ينال البنية، وذلك:

أ - همزة أفعل:

القاعدة المطردة في صياغة المضارع في العربية أن يزاد على الماضي أحد أحرف المضارعة: أ. ت. ن. ى - ، مضموماً إذا كان الماضي على أربعة أحرف، مجرداً أو ثلاثياً مزيداً بحرف، ومفتوحاً إذا كان على غير ذلك، وبعد زيادة المضارعة يصبح ما كان على ثلاثة في الماضي على أربعة في المضارع، وما كان على أربعة يصير على خمسة، وهكذا ما كان على خمسة يصبح على ستة، إلا المبدوء بهمزة الوصل فيما كان على خمسة أو ستة.

نقول في غير الرباعي: نصر ينصر، انتصر ينتصر، تناصر يتناصر، استنصر يستنصر، ونقول في الرباعي: أخرج يخرج، وعَلَّم يُعَلِّم، وجاهد يجاهد.

ومقتضى هذا القياس - أن يزيد المضارع على الماضي حرفاً في غير ما أوله همزة وصل - أن يقال في مضارع أفْعَلَ يُؤَفْعِل، وقد جاءت أثارة من هذا الأصل والقياس في قول الراجز:

فإنه أهل لأن يؤكرما[1]

(١) ظ: شرح الشافية: ١ / ١٣٩، ٤ / ٥٨ - ٥٩، والتعليق ١ في ١ / ١٣٩.

ولكن الذي اطردت عليه العربية حذف همزة: " أفعل " في المضارع، وتبقى ضمة حرف المضارعة دليلاً على المحذوف، وفارقاً بين ما ماضيه ثلاثة أحرف، وما ماضيه أربعة أحرف، فيَرْجِع مضارع رجَع، ويُرْجِع ماضيه أرجع، وكذلك يَدين، ويُدين، ويَجري ويُجْري وهكذا.

وعند الصرفيين أنه استثقل اجتماع همزتين في أول الكلمة عند إسناد المضارع إلى المتكلم: أنا أؤكرم، ولا سبيل إلى التخفيف إلا بحذف إحداهما، فحذفت همزة أفعل وبقيت همزة المضارعة دليل المتكلم، واطرد ذلك مع ت / ن / ي والميم التي تحل محلها في التصريف؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة، وهذا أصل مراعى في أحوال كثيرة: أن يجري الباب على وجه واحد في التصريف، وإن كان المحمول عليه أقل في الورود من المحمول كما في هذا الموضع ؛ إذ حملت تكرم ونكرم ويكرم ومُكْرِم - اسم الفاعل - ومُكْرَم، اسم مفعول، أو زمان، أو مكان، أو مصدراً ميمياً - على: أنا أُكرم، وحدها.

ونحس بمدى خفة المستعمل من ذلك وسهولته وانقياده للسان، وثقل ما ترك من ذلك وحاجته إلى جهد زائد، وعمل لأعضاء النطق أكثر: أُؤكْرم، تُـ، نـُ، يـُ... مُؤَكْرِم، والمشتقات المذكورة هنا جارية على المضارع، وقياسها قياسه مع إبدال حرف المضارعة ميماً، وكسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل، وفتحه في باقيها، ومن ثم حذفت فيها همزة أفعل.

ب - صيغة منتهى الجموع:

من أبنية جموع التكسير ما يفيد القلة في المعدود، ومنها ما يفيد الكثرة فيه، ومنها ما اصطلح عليه بأنه من أبنية منتهى الجموع، أو الجمع الأقصى، وقد يعبر عن ذلك بشبه مفاعل، أو شبه فعالل، وذلك ما كان بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة، أوسطها ساكن، نحو: فعالِل وفعاليل، وأفاعِل وأفاعيل، ومفاعل ومفاعيل، وفواعل وفواعيل، وكل من هذه عدة أحرفه إما خمسة وإما ستة، وفي فعالل وحدها زيد حرف واحد، وفي الباقيات زيد حرفان أو ثلاثة.

وخاصة هذه الأبنية أنها قد تكون جمعاً لجمع نحو: كلب وأكْلُب وأكالب، ورهط وأرهط وأراهط، وسوار وأسورة وأساور، وبعير وأبعرة وأباعر، وزند وأزناد، وأزاند، وكرس وأكراس وأكارس، وبيت وأبيات وأبابيت، وسطر وأسطار وأساطير، وفي الجملة تمنع من الصرف فلا تنون.

والشأن في الكلمة العربية أنها لم تجاوز ستة أحرف، وما جاء على سبعة أحرف - إلى قلته - فيه علامة تأنيث: تاء أو ألف تأنيث مقصورة، أو ممدودة - ، وهذه في حكم الانفصال، فكأنها لا تدخل في عدة الكلمة، أو في آخره ألف ونون، أو واو ونون، أو ياء ونون، وهذه كسابقتها، وكأنها في الأصل مثنى أو جمع.

وما عدا ذلك أسماء أعجمية: إبراهيم، إسرائيل، إسرافيل، إسماعيل، جبرائيل، عزرائيل، ميكائيل، وقد تبدل اللام في بعض

هـذه نونـاً، وهـذه في أصـلها مـضاف ومـضاف إليـه = إ يـل = ثـم: مرزنجوش، وهي أعجمية غير علم.

ثم يبقى مصادر الفعل السداسي استفعل استفعالاً، وإنما تكون سبعة بألف الوصل، وهي في الحقيقة للتوصل إلى النطق بالساكن، ولا تنطق في درج الكلام، فليست من بنية الكلمة كألف اسم وابن، فحقها ألا تدخل في عدة الكلمة، ولا تحسب في بنيتها كما لم تعد ابن واسم في أبنية هذه الأسماء.

وقد رأينا عدة الحروف في أبنية الجمع الأقصى، وأن ما كان منها على ستة أحرف زيد فيه حرفان أو ثلاثة، أحدهما أو أحدها ألف الجمع، فإذا أريد جمع كلمة أصولها خمسة نحو: سفرجل، وقهبلس، وجحمرش، وقرطعب، وجردحل، وصهصلق، وقذعمل، تعذر ذلك دون حذف حرف منها، لأن ما كان في الجمع ستة أحرف فيه حرفان زائدان، أو ثلاثة، وزيادة حرفين أو ثلاثة على الخماسي تُصيره سبعة أو ثمانية وقد يكون الاسم الذي يراد جمعه على ستة أحرف بالزيادة نحو: سلسبيل، زمهرير، عنكبوت، عندليب، مستشفى، مستخرج، مستراح...

فكيف يجمع مثل ذلك جمع تكسير مع الحفاظ على الحد الأقصى الذي تبلغه الكلمة العربية ؟.

أغلب الظن أن الصرفيين جروا في ذلك على أقيستهم، دون أن يكون لها أصل سماعي من كلام العرب يكفي للقياس عليه، ومَرَدُّ ذلك قلّة الألفاظ الواردة عن العرب من الخماسي المجرد - كما سبق

- ومن ثم لم يتصرفوا فيها بجمع ولا تصغير ولا غيرهما، اللهم إلا أن يندُر شيء من ذلك، فيبقى في حد الندرة.

ومن ثم نجد ابن الحاجب (٥٧٠ - ٦٤٦ هـ / ١١٧٤ - ١٢٤٩ م) يقول في الشافية: " وتكسير الخماسي مستكره كتصغيره، بحذف خامسه "، ويقول الرضي (- ٦٨٦ هـ / ١٢٩٠ م) معلقاً: " فلا تصغره العرب، ولا تكسره في سعة كلامهم، لكن إذا سئلوا: كيف قياس كلامكم لو صغرتموه أو كسرتموه؟ قالوا: كذا وكذا "[١].

فعلى هذا يحذف الحرف الأخير وحده من الخماسي المجرد عند الجمع، أو الأخير وما معه من حروف الزيادة، فيقال في جمع سفرجل: سفارج لا سفارجل، وفي جمع قهبلس: قهابل لا قهابلس، وجحامر لا جحامرش، وقراطع لا قراطعب، وجرادح لا جرادحل، وصهاصل لا صهاصلق، وقذاعم لا قذاعمل... وهكذا، وقد ترى غرابة أو غربة بين هذا وذاك، وألا يرد لذلك شاهد من كلام العرب على سعته دليل كاف على هذا الرأي، فعمل الصنعة فيه واضح، ولكن لا بأس، به وينتفع به عند الحاجة إليه، ومما قرروا أن اللغة تؤخذ قياساً[٢].

وقد جاء من ذلك أربع كلمات في " لسان العرب ": سفارج، سلاسب: جمع سلسبيل، عنادل جمع عندليب، وعِندليل، وجحامر.

وذكر ابن مالك في الألفية أن الرابع الشبيه بالمزيد لفظاً نحو: خدرنق، أو مخرجاً نحو: فرزدق، إذ تشبه الدال التاء لأنهما من مخرج

---

(١) شرح الشافية: ٢ / ١٩٢ - ١٩٣.

(٢) ظ: المزهر - للسيوطي: النوع الأول... المسألة الثالثة عشرة.

واحد، يجوز حذفه وإبقاء الخامس، فيقال: خدارق، وفرازق، وحذف الخامس أفضل، قال:

والرابع الشبيه بالمزيد قد يحذف دون ما به تم العدد[١]

وقد حكى سيبويه الوجهين في التصغير[٢]، وعندهم أن أحكام الجمع والتصغير في هذا الموضع واحدة.

وذكر ابن مالك في التسهيل زيادة على ذلك أن الكوفيين والأخفش أجازوا حذف الثالث، فيقال: خدانق، وفرادق[٣]، وتابعه في ذلك أبو حيان[٤]، ولينظر إلى أي حد يتحقق منهج العرب في كل من ذلك ؟، وأين الدليل على المحذوف ؟.

أما إذا كان الخماسي المراد جمعه رباعياً زيد فيه حرف، فيتعين حذف الزائد، فإذا كان رباعياً زيد فيه حرفان، أو ثلاثياً زيد فيه ثلاثة، أوثر بالبقاء ما له مزية لفظاً أو معنى، وحذف غيره.

ومما يرتبط بهذا أنه يجوز أن يعوض عن المحذوف بياء قبل الآخر، فيقال: سفاريج، وجحامير، وقهابيل..، ومطاليق في جمع منطلق، ومخاريج في جمع مستخرج، ومراويح في جمع مستراح...

ومن مواضع البحث أن ينظر في مثل: قذعمل؛ إذ فيه حرفان شبيهان بالمزيد لفظا، فاللام والميم من حروف الزيادة، هل تحذف اللام دون

(١) ظ: الألفية وشروحها في جمع التكسير.

(٢) ظ: الكتاب: ٣ / ٤٤٨ - ٤٤٩ و ظ: ٤ / ٤١٧.

(٣) ظ: المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل: ٣ / ٤٦٦، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي: ١٠٤٧ - ١٠٤٨.

(٤) ظ: ارتشاف الضرب: ١ / ٢١٢ - ٢١٤ ت / د. مصطفى النماس.

الميم ؛ لأن اللام مثل الميم في الشبه، وتزيد على الميم أنها خامسة ؟، أو يجوز حذف الميم وإبقاء اللام ؟

وعلى أي فما يهمنا من ذلك أن في هذا الحذف على اختلاف صوره تخفيفاً لبنية الجمع، والتزاماً بحدود الكلمة العربية، وحفظاً للأبنية التي أقامتها العرب أدلة على المعاني الوظيفية التي أرادتها.

جـ - تصغير الخماسي والسداسي:

التصغير من المعاني التي كان حقها أن يعبر عنها بحرف معنى، كالاستفهام، والتمني، والرجاء، والنفي، والتأكيد، وغيرها، ولكن العرب دلت على هذا المعنى بالصيغة، وجعلت ذلك في ثلاثة أبنية: فُعَيل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل: مطلقاً، سواء كان المقابل لكل من هذه الأحرف مجرداً أم مزيداً، فيقال مثلاً في جعفر: جعيفر، وكذلك في مسجد وإصبع: مسيجد وأصيبع، وفي جوهر: جويهر، وفي زرقم: زريقم، وهكذا.

والأول من أبنية التصغير أربعة أحرف ثالثها ياء التصغير الزائدة، والثاني خمسة كذلك، والثالث ستة كذلك، وخامسها ياء مد مكسور ما قبلها.

وما خرج عن هذه الأبنية يخل بالمعنى، وينقض الغرض الذي صيغت له، فإذا أردنا تصغير خماسي مجرد، أو خماسي مزيد فيه، أو أقل من ذلك بلغ بالزيادة خمسة أحرف أو ستة، فلا بد من حذف ما ينقض البناء، ويخرُج عن الصيغة، وما روعي في صيغة منتهى الجموع يراعى في التصغير سواء بسواء.

فيحذف الحرف الخامس قولاً واحداً، إن لم يكن ما قبله شبيهاً بالمزيد لفظاً أو معنى، فإن كان الرابع كذلك جاز حذفه وإبقاء الخامس، وهذا دون الأول، وإن كان فيه حرف زيادة واحد تعين للحذف، وإن كان فيه حرفان أو ثلاثة أُبْقِيَ ما له مزية لفظا أو معنى، وحذف غيره، وإن استويا فالمتكلم بالخيَار يحذف أيهما يشاء، فيقول في مثل: سرندى وعلندى - والنون والألف زائدتان للإلحاق- : سريدٍ أو سرينْد، وعليدٍ أو علينْد، وكذلك في الجمع، وواضح ما في هذا كله من صنعة، وأن الأمر نظر من الصرفيين حين تطرق بهم البحث إلى أمثال هذه الأسماء، كيف نصغرها ؟ وكيف نجمعها ؟، ولا بأس من أن يجري العمل على ذلك، ونستفيد منه عند الحاجة إليه.

٤ - تغيير البنية:

جرى الصرفيون على أن " تميماً " تغير حركة عين الثلاثي إذا كانت كسرة أو ضمة في اسم أو فعل، ورأوا هذا من قبيل التخفيف؛ لثقل الضمة والكسرة في الثلاثي المبني على التخفيف، وأن هذه تفريعات من الأبنية الأصلية، وأخذ ذلك الصور الآتية:

أ - إذا كانت عين الثلاثي مضمومة في اسم نحو: عضد، وسبع، وسمر، ورجل، أو في فعل نحو: كرم وطهر وحسن وجمل، أسكنوا العين مع إبقاء حركة الفاء كما هي فتحة، وفي عُنُق: عُنْق، وفي رسُل: رسْل وفي كتب: كُتْب، ولا تغير ضمة الفاء.

ب - إذا كانت العين مكسورة في اسم نحو: كتف، وكبد، ولبق، وكرش، وورك، وفرح، أو في فعل نحو: علم، وسلم، وركب،

وبطر، خففت على وجهين: ١ - إسكان العين مع إبقاء فتحة الفاء.
٢ - إسكان العين ونقل كسرتها إلى الفاء.

ويقال في إبل وإبط: إبْل وإبْط، ولا تغير حركة الفاء.

فإذا كانت العين مكسورة والفاء مضمومة، وذلك في المبني للمفعول، خفف بإسكان العين فقط مع إبقاء ضمة الفاء دلالة على البناء للمفعول، وفي أمثالهم: لم يحرم من فُصْدَ له، ومن فُزْدَ له، وقال الراجز أبو النجم:

لو عُصْر منه المسك والبان انعصر

ويطرد ضم الفاء وإسكان العين في تحويل فَعَل وفَعِل إلى فَعُل لإفادة التعجب، إذا كان الثلاثي مضعفاً، نحو قول الأخطل:

وحُبَّ بها مقتولة حين تقتل

أي أحبب بها، أو ما أحبها، وبعضهم ينقل ضمة العين في الاسم إلى الفاء، فيقول: رُجْل، وسُبْع... ولا ينقل في الفعل.

جـ - إذا كانت العين مكسورة وهي حرف حلق جاز الوجهان السابقان في: ب، ووجه ثالث وهو اتباع الفاء حركة العين، فيحرك كلاهما بالكسر، فيقال في: فخِذ ومعِد، ورجل دعب ورغب وشغب وصخب: فَخْذ، فِخْذ، فِخِذ، وكذا البواقي، وكذلك في الأفعال نحو: شهِد، وتعب، وفهم: شَهْد، شِهْد، شِهِد.

د - في صيغة فَعِيل إذا كانت العين حرف حلق، كسرت الفاء إتباعاً للعين، فيقال في رغيف وشعير وبعير وصغير ونحوها: رِغيف، وشعير وبعير، وصغير وهكذا.

وآثار لهجة تميم ممتدة باقية في العاميات خاصة في مصر.

والمفهوم من كلام الصرفيين أن هذه التفريعات وألوان تغيير البنية السابقة مطردة في لغة تميم، واستعراض مادة اللغة يؤدي إلى خلاف ذلك، فالكلمات التي جاءت على " فِعِل " قليلة، حتى إن سيبويه لم يحفظ منها في الأسماء والصفات إلا " إبل " وحدها، ولو كان كل " فَعِل " في الأسماء والصفات جاء فيه " فِعِل " لكثر ذلك وما جهل إلى هذا الحد، وفي ألوان التخفيف السابقة رأينا العربية أبقت على الصورة المخففة غالباً، وأهملت غيرها، أما هنا فنجد الأصل والمخفف معاً مستعملين في الفصحى، - وإن صارا في لهجات الخطاب بعد إلى الصورة الخفيفة - .

ومن آثار ذلك - إلى جانب التخفيف - زيادة ألفاظ للدلالة على معنى واحد، ويدخل هذا في الترادف الذي يمكن أن يأنس إليه من يحمله النظم على تغيير بناء الكلمة ليستقيم له الوزن.

ولهذه المظاهر وأمثالها منحى آخر من البحث في العربية؛ إذ هي شواهد على تطورها في رحلتها عبر الزمن وتاريخها الطويل الذي عاشت فيه حية على الألسنة، تصارع عوامل الفناء، وتمارس أسباب البقاء قبل أن تستقر في الصورة التي وصلتنا عليها في عصور الاحتجاج، وستظل باقية إلى ما شاء الله.

المصادر والمراجع المذكورة في البحث

١ - أبنية الأسماء والأفعال والمصادر - ابن القطاع (- ٥٢٥ هـ)ت. د: أحمد محمد عبد الدايم. ط: دار الكتب المصرية - القاهرة.

٢ - ارتشاف الضرب من لسان العرب - أبو حيان الأندلسي (- ٧٤٥ هـ) ت. د: مصطفى أحمد النماس - ط.١ - القاهرة: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

٣ - الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية - أبو بكر الزبيدي (- ٣٧٩ هـ) نشره اغناطيوس جويدي - روما: ١٩٨٠ م.

٤ - الأصوات اللغوية. د: إبراهيم أنيس. ط.٢ - لجنة البيان - القاهرة: ١٩٥٠ م.

٥ - الأصول في النحو - ابن السراج (- ٣١٦ هـ)ت. د: عبد الحسين الفتلي. ط.١. مؤسسة الرسالة: بيروت: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٦ - الأمالي الشجرية - ابن الشجري (- ٥٤٢ هـ). مصورة: دار المعرفة: بيروت عن طبعة حيدر آباد الدكن: ١٣٤٩ هـ.

٧ - التطور اللغوي - د: عبد الرحمن أيوب. القاهرة: ١٩٦٤ م.

٨ - التطور اللغوي - مظاهره وعلله وقوانينه - د: رمضان عبد التواب. ط. المدني. القاهرة: ١٩٨١ م.

٩ - الخصائص - ابن جني (- ٣٩٢ هـ)ت: محمد علي النجار. ط: دار الكتب - القاهرة: ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

١٠ - دراسات في علم اللغة - القسم الثاني - د: كمال بشر - ط.٢ - دار المعارف - مصر: ١٩٧١ م.

١١ - دراسات في فقه اللغة - د. صبحي الصالح - ط.٢ - المكتبة الأهلية - بيروت. ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

١٢ - سر صناعة الإعراب - ابن جني (- ٣٩٢ هـ)ت. د: حسن هنداوي. ط. ١ - دار القلم. دمشق: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

١٣ - شرح التسهيل - ابن مالك (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ). ت. د: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون - ط. ١ - هجر - القاهرة: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

١٤ - شرح شافية ابن الحاجب - الرضي (- ٦٨٦ هـ)ت: محمد نور الحسن، الزفزاف، محيي الدين - ط: حجازي - القاهرة.

١٥ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل - السلسيلي (٧١٥ - ٧٧٠ هـ) ت. د: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي. ط. ١ - الفيصلية - مكة المكرمة - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٦ - الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها - ابن فارس (- ٣٩٥ هـ) ت: السيد أحمد صقر. ط: عيسى الحلبي - القاهرة: ١٩٧٧ م.

١٧ - علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي - د: محمود السعران - ط: ١٩٦٢ م. دار المعارف - الاسكندرية.

١٨ - فقه اللغة - د: علي عبد الواحد وافي - ط. ٥ - لجنة البيان العربي - القاهرة: ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.

١٩ - فقه اللغة وخصائص العربية - د: محمد المبارك - ط. ٦ - دار الفكر - بيروت: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٢٠ - الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة - الكرمياني. مصورة عالم الكتب - بيروت عن طبعة دار الطباعة العامرة - تركيا: ١٣١٠ - ١٣١١ هـ. الجزء الثاني من مجموعة الشافية.

٢١ - قرارات مجمع اللغة العربية - ط. الأميرية - القاهرة.

٢٢ - كتاب الألفاظ والأساليب - مجمع اللغة العربية - ط. الأميرية - القاهرة.

٢٣ - الكتاب - سيبويه (- ١٨٠ هـ)ت: عبد السلام هارون - ط: دار القلم - القاهرة: ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.

٢٤ - اللغة بين المعيارية والوصفية: د/ تمام حسان - ط: القاهرة: ١٩٥٨ م.

٢٥ - اللغة الشاعرة - عباس محمود العقاد - ط: مخيمر - القاهرة: ١٩٦٠ م.

٢٦ - اللغة العربية: معناها ومبناها - د: تمام حسان - ط: الهيئة العامة للكتاب - القاهرة: ١٩٧٣ م.

٢٧ - ليس في كلام العرب - ابن خالويه (- ٣٧٠ هـ)- ت: أحمد عبد الغفور عطار - ط: دار مصر - القاهرة.

٢٨ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها - السيوطي (- ٩١١ هـ)ط: محمد علي صبيح - القاهرة.

٢٩ - المساعد على تسهيل الفوائد - ابن عقيل (- ٧٦٩ هـ)ت. د: محمد كامل بركات. ط: دار الفكر - دمشق: ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٣٠ - معجم علم اللغة النظري. د: محمد علي الخولي. ط: ١ - مكتبة لبنان - بيروت ١٩٨٢ م.

٣١ - مقدمة لدرس لغة العرب - عبد الله العلايلي - ط: العصرية - القاهرة.

٣٢ - مناهج البحث في اللغة - د/ تمام حسان. ط: الرسالة - القاهرة: ١٩٩٥ م.

٣٣ - النكت في تفسير كتاب سيبويه - الأعلم الشنتمري (- ٤٧٦ هـ)ت. د: زهير عبد المحسن سلطان. ط. ١ - الكويت: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٣٤ - مخطوطة:

دراسة في الصيغ العربية: أصولها وتطورها وعلاقتها بالمعنى - محمد أحمد السيد خاطر، مكتبة كلية اللغة العربية - القاهرة - ج. الأزهر.